الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

علوم الحديث

Hadith Sciences

الدكتور: بكر الزاملي

كلية الدراسات الإسلامية – قسم دراسات إسلامية

المحاور

الباب الأول: مقدمة علم الحديث ونشأته.

الباب الثاني: أقسام الخبر باعتبار طرق نقله إلينا.

الباب الثالث: أقسم الحديث باعتبار عدد طرقه.

الباب الرابع: أقسام الحديث المقبول باعتبار مرتبته.

الباب الخامس: أقسام الحديث المردود باعتبار السقط من الإسناد.

الباب السادس: أقسام الحديث المردود باعتبار الطعن في الراوي.

الباب السابع: أقسام الحديث المشترك بين القبول والرد باعتبار من أسند إليه.

الباب الثامن: أقسام الحديث المشترك بين القبول والرد باعتبارات أخرى.

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

المخرجات المتوقعة من الدرس

1- استيعاب المفاهيم الأساسية لعلوم الحديث ومجالاتها.

2- القدرة على تطبيق ضوابط النقد والتحقيق على الأحاديث النبوية.

3- التمييز بين الأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة.

4- تنمية مهارات البحث والتحليل في الدراسات الحديثية.

5- إنتاج دراسات أو بحوث تطبيقية في علوم الحديث وفق منهجية علمية.

المقدمة

علوم الحديث من أشرف علوم الإسلام، بها يُعرف صحيح ما نُسب إلى النبي ﷺ من سقيمه، وتحفظ بها الشريعة من التحريف والزيادة والنقص، ويُقسم هذا العلم إلى علم الرواية، وهو نقل ما ورد عن النبي ﷺ وأقوال الصحابة وضبطه، وعلم الدراية، وهو معرفة القواعد التي بها يُقبل الحديث أو يُرد.

وقد تناول الإمام أحمد شاكر في كتابه الباعث الحثيث جميع مباحث المصطلح المهمة، فبدأ ببيان شروط الحديث الصحيح والحسن والضعيف، ثم أوضح أنواع الروايات من مرفوع وموقوف ومقطوع، وطرق تحمل الحديث وأدائه.

كما عرض مباحث الشاذ والمنكر والمضطرب والعلل الخفية، وشرح مراتب الجرح والتعديل وألفاظ النقاد، وأوضح منهج العلماء في الجمع بين الأحاديث عند التعارض ومعرفة الناسخ والمنسوخ، وختم ببيان أهمية التخريج والحكم على الأسانيد وأثر ذلك في الفقه والدعوة، مما يجعل هذا العلم أساسًا لفهم الدين ونشره على وجه صحيح.

الباب الأول: مقدمة علم الحديث ونشأته

أولا: تعريف علم الحديث روايةً ودرايةً:

إِنَّ "عِلْمَ الحَدِيثِ" النَّبَوِيِّ - عَلَى قَائِلِهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ- قَدْ اعْتَنَى بِالكَلَامِ فِيهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الحُفَّاظِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا؛ كَالحَاكِمِ وَالخَطِيبِ، وَمَنْ قَبْلَهُمَا مِنَ الأَئِمَّةِ وَمَنْ بَعْدَهُمَا مِنْ حُفَّاظِ الأُمَّةِ.

"علم جليل القدر، خطير الشأن، كثير الفوائد، عظيم النتائج"، لأنه الوسيلة الوحيدة لمعرفة ما صح عن رسول الله ﷺ من أقوال وأفعال وتقريرات.

علم الحديث روايةً: هو علم يُعنى بنقل ما أُضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، مع ذكر وبيان سلسلة الرواة الذين حملوا الحديث واحدًا عن الآخر حتى يصل إلى من جمعه أو دونه.

يهتم هذا الجانب بـ المتون (نصوص الأحاديث) والأسانيد (سلاسل الرواة).يشمل علوم الرواية مثل السماع، التحديث، الكتابة، والرحلة في طلب الحديث.

الباب الأول: مقدمة علم الحديث ونشأته

علم الحديث دراية (مصطلح الحديث): هو العلم بالقواعد والضوابط التي يُعرف بها حال السند والمتن من حيث القبول أو الرد، مثل: الصحيح، الحسن، الضعيف، الشاذ، المنكر، ويتناول هذا الجانب جرح الرواة وتعديلهم، وبيان علل الأحاديث، ومعرفة مراتبها، وكذلك يضع مقاييس للثقة في الراوي من حيث: العدالة، الضبط، الاتصال.

فعلم الحديث رواية: يبحث في حال النبي صلى الله عليه وسلم وأقواله وأفعاله، **وعلم الحديث دراية**: يبحث في اتصال السند، وعدالة الرواة وجرحهم.

وبهذين العلمين استطاع العلماء تدوين السنة النبوية، وحفظهما، والحكم على المرويات فيها من حيث القبول أو الرد، ثم فرعوا مباحث أخرى في دراسة السنة مثل: علم الأسانيد، وعلم العلل، وعلم ناسخ الحديث ومنسوخه. كما قاموا بدراسة رواة الأحاديث في فروع أخرى مثل: علم الرجال، الذي يدرس الرواة من حيث بلادهم، وتاريخ ولادتهم، ووفياتهم، وشيوخهم، وتلاميذهم،

الباب الأول: مقدمة علم الحديث ونشأته

ورحلتهم العلمية، وتاريخ سماعهم، ومن رووا عنه، ومن روى عنهم، وضبط أسمائهم وبيان المشتبه منها وغير ذلك مما يعين على معرفة الراوي، ومن تلك العلوم المتعلقة بالرواة: علم الجرح والتعديل وهو علم يتناول حال الرواة من حيث العدالة والتزكية، أو القدح والتجريح، بحيث يتبين من تقبل روايته ممن لا تقبل روايته.

ثانيًا: أهمية هذا العلم في حفظ السنة:

1- **حفظ الدين من التحريف:** إن القرآن الكريم محفوظ بنصه، أما السنة فحفظها موكول إلى جهود العلماء والمحدثين. ومن هنا جاء علم الحديث ليكون سورًا واقيًا يحميها من الوضع والكذب والدس.

2- **تمييز الصحيح من الباطل:** بفضل هذا العلم استطاع العلماء أن يميزوا الأحاديث الصحيحة التي يُبنى عليها الحكم الشرعي من الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة.

الباب الأول: مقدمة علم الحديث ونشأته

3- **ضبط الأحكام الشرعية**: كثير من الأحكام العملية والعقائدية لا يمكن فهمها إلا عبر السنة، مثل تفاصيل الصلاة، الصيام، الحج، معاملات الناس، الحدود، بل حتى العقائد (صفات الله، الإيمان بالقدر).

4- **أثره في بناء العلوم الإسلامية**: الفقه، أصول الفقه، السيرة، العقيدة – كل هذه العلوم تعتمد على الحديث الموثوق.

ثالثاً: نشأة علم المصطلح وتطوره عبر العصور:

المرحلة الأولى (العصر النبوي والصحابة):

لم تكن الحاجة إلى وضع المصطلحات ملحة، لأن الصحابة عدول معروفون بالصدق، وكانوا ينقلون عن النبي ﷺ مباشرة.

المرحلة الثانية (التابعون وأتباعهم):

الباب الأول: مقدمة علم الحديث ونشأته

ظهرت البدع السياسية والفكرية (كالخوارج والشيعة والمرجئة)، فصاروا يضعون الأحاديث لتأييد مذاهبهم، فتنبه العلماء، وبدأوا في السؤال عن الأسانيد. قال ابن سيرين: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم".

المرحلة الثالثة (تدوين الحديث):

بدأت حركة التدوين في عهد عمر بن عبد العزيز، ثم جاء كبار الأئمة كمالك، والشافعي، وأحمد، والبخاري ومسلم، فوضعوا القواعد العملية لقبول الحديث.

المرحلة الرابعة: مرحلة تقعيد المصطلح:

وُضعت مؤلفات خاصة في علوم الحديث، أبرزها «مقدمة ابن الصلاح» التي صارت عمدة لمن بعده. ثم اختصرها الحافظ ابن

الباب الأول: مقدمة علم الحديث ونشأته

كثير في كتابه «اختصار علوم الحديث»، والذي قام أحمد شاكر بشرحه في «الباعث الحثيث».

المرحلة الخامسة: مرحلة الشروح والتلخيصات:

جاءت بعد ابن الصلاح كتب مثل «التقريب والتيسير» للنووي، و«نخبة الفكر» لابن حجر، ثم شروحها، حتى صار علم المصطلح فنًا مستقلاً يُدرّس ويُحفظ.

رابعاً: منزلة المحدّثين وفضلهم:

1- **فضلهم العظيم:** المحدثون هم ورثة الأنبياء في حفظ الشريعة، فهم الذين غربلوا الأخبار، فنقلوا لنا الصحيح وتركوا الموضوع والمكذوب.

الباب الأول: مقدمة علم الحديث ونشأته

صفاتهم: اشتهروا بالرحلة في طلب العلم، والتجرد من الهوى، والعدالة والضبط، والزهد في الدنيا.

مكانتهم بين الأمة: يصفهم أحمد شاكر بأنهم كانوا أئمة في الدين، وأن الأمة مدينة لهم بحفظ هذا الدين. ولو لم يكونوا، لالتبست السنة بالبدعة.

أجرهم عند الله: ما بذلوه من جهد في نقد الأسانيد والمتون، ورحلاتهم الطويلة، يعد من الجهاد في سبيل الله، إذ حفظوا الدين من التحريف.

الباب الثاني: أقسام الخبر باعتبار طرق نقله إلينا.

ينقسم الخبر باعتبار طرق نقله إلينا إلى قسمين: متواتر وآحاد.

القسم الأول: المتواتر:

تعريف المتواتر: ما رواه جماعة يستحيل في العادة أن يتواطؤوا على الكذب، وأسندوه إلى شيء محسوس.

شروط الحديث المتواتر:

أ- أن يرويه عدد كثير، وقد اختلف في أقل الكثرة على أقوالٍ، المختار أنه عشرة أشخاص.

ب- أن توجد هذه الكثرة في جميع طبقات السند.

ج- أن تحيل العادة تواطؤهم على الكذب.

الباب الثاني: أقسام الخبر باعتبار طرق نقله إلينا.

د- أن يكون مستند خبرهم الحس؛ كقولهم: سمعنا، أو رأينا، أو لمسنا، أو ... أما إن كان مستند خبرهم العقل، كالقول بحدوث العالم مثلا، فلا يسمى الخبر حينئذ متواترا.

أقسام الحديث المتواتر:

ينقسم الخبر المتواتر إلى قسمين هما: لفظي، ومعنوي:

أ- المتواتر اللفظي: وهو ما تواتر لفظه ومعناه.

مثل حديث: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"، رواه بضعة وسبعون صحابيا، ثم استمرت هذه الكثرة -بل زادت- في باقي طبقات السند.

الباب الثاني: أقسام الخبر باعتبار طرق نقله إلينا.

ب- المتواتر المعنوي: هو ما تواتر معناه دون لفظه.

مثل: أحاديث رفع اليدين في الدعاء، فقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم نحو مائة حديث.

القسم الثاني: الآحاد:

تعريفه:

أ- لغةً: الآحاد: جمع أحد، بمعنى: الواحد، وخبر الواحد هو: ما يرويه شخص واحد.

ب- اصطلاحًا: هو ما لم يجمع شروط المتواتر.

الباب الثاني: أقسام الخبر باعتبار طرق نقله إلينا.

الفرق بين حديث الآحاد والحديث المتواتر:

حديث المتواتر: يفيد اليقين العلمي القطعي ولا خلاف بين العلماء في حجية العمل به.

حديث الآحاد: يفيد العلم الظني، أي العلم الذي يتوقف على النظر والاستدلال، وليس اليقيني القطعي.

حكم العمل بحديث الآحاد:

جمهور العلماء: يرون أن خبر الآحاد حجة يجب العمل به، لأنه يفيد الظن الغالب بأنه صحيح.

بعض العلماء الآخرين: اختلفوا في وجوب العمل بخبر الآحاد، ورأى البعض أنه يكفي العلم به دون العمل به.

الباب الثالث: أقسم الحديث باعتبار عدد طرقه

معنى الطريق: السند الذي روي به الحديث، فإذا قال الإمام البخاري: عن فلان عن فلان عن فلان عن ابن عمر فهذا يسمى سنداً وإسناداً وطريقاً ووجهاً، ولو روي الحديث من وجهين فإنا نقول: هذا الحديث روي بإسنادين، ومن طريقين، وبسندين.

الوجه هو: السند والطريق الموصلة إلى المتن.

والحديث ينقسم باعتبار عدد طرقه إلى ثلاثة أقسام، وهي:

القسم الأول: المشهور:

تعريفه: وهو ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة من طبقاته، ما لم يبلغ حدَّ التواتر، **ومثاله:** حديث:" إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنْ النَّاسِ وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمُ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ فَإِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤوسًا جُهَّالًا فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْم فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا".

الباب الثالث: أقسم الحديث باعتبار عدد طرقه

هذا الحديث رواه البخاري، ومسلم، وأحمد، والطبراني، والخطيب - رحمهم الله، رواه هؤلاء عن خمسة وهكذا في كل طبقة من طبقات رواته لا يقلّون عن الثلاثة حتى نصل إلى الصحابي فنجدهم أربعة من الصحابة، فالبخاري ومسلم ينتهي إسنادهم إلى عبد الله بن عمرو بن العاص- رضي الله عنه -، والطبراني إلى أبي هريرة - رضي الله عنه - وأحمد إلى زياد بن لبيد - رضي الله عنه - والخطيب إلى عائشة- رضي الله عنها .

القسم الثاني: العزيز:

تعريفه: هو ما لا يقل عدد رواته عن اثنين في جميع طبقات السند، **ومثاله**: حديث:" لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ".

هذا الحديث لوجدت أنّه رواه البخاري وينتهي سنده إلى أبي هريرة - رضي الله عنه - ورواه مسلم وينتهي سنده إلى أنس بن مالك

الباب الثالث: أقسم الحديث باعتبار عدد طرقه

رضي الله عنه - وأيضًا رواه البخاري من هذا الطريق طريق أنس - رضي الله عنه - فإذا كان في إحدى طبقاته راويان ولم يقل عن اثنين فهو عزيز، ويكفي أن تعرف أنه لم يروه إلا أبا هريرة وأنس - رضي الله عنهما - فهذه طبقة من طبقاته.

القسم الثالث: الغريب:-

تعريفه: هو ما رواه واحد ولو في طبقة من طبقاته، وقد تقدّم التنبيه على أنّ العبرة هي أقل الطبقات، وقد يكون في جميع السند لم يروه إلا راوٍ واحد.

مثاله: حديث:" إِنَّمَا الْأَعْمَال بِالنِّيَّاتِ"، هذا الحديث لوجدت أنه لم يروه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - إلا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ولم يروه عن عمر إلا علقمة بن أبي وقاص، ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمي، ولم يروه عن محمد إلا يحي بن سعيد الأنصاري ثم رواه عن يحيى خلق كثير.

الباب الثالث: أقسم الحديث باعتبار عدد طرقه.

والغريب منه الحديث الصحيح كالحديث السابق، ومنه الضعيف وهو الأغلب في الغرائب، ولذا فإن كثيرًا من العلماء يجعل الغريب هو (الفرد).

قال الإمام أحمد -رحمه الله-:" لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء"، مثال الغريب الضعيف: ما رواه الترمذي عن أبي هريرة- رضي الله عنه - قال: قال رسول الله-صلى الله عليه وسلم-:" مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ سِتَّ رَكَعَاتٍ لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيمَا بَيْنَهُنَّ بِسُوءٍ عُدِلْنَ لَهُ بِعِبَادَةِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً".

قال الترمذي - رحمه الله-:"حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث زيد بن الحباب عن عمر بن خثعم"

الباب الرابع: أقسام الحديث المقبول باعتبار مرتبته.

الحديثَ عند أهله باعتبار مرتبته ينْقَسِم إلى ثلاثة أقسام، وهي: الحديث الصحيحٍ، وَالحديث الحَسَنٍ، والحديث الضعيف.

القسم الأول: الحديث الصحيح:

الحديثُ الصحيحُ هو: "الحديثُ المُسْنَدُ الذي يتَّصِل إسنادُه بنَقْل العدل الضَّابِطِ عن العَدْل الضابط إلى مُنتهاه، ولا يكون شاذًّا ولا مُعلَّلًا".

وهو مُتفاوُتٌ في نَظَر الحُفَّاظ في محالِّهِ؛ ولهذا أطْلَق بعضُهم أصحَّ الأسانيد على بعضها، فعن أحمدَ وإسحاق: أصحُّها الزُّهْري عنْ سالمٍ عن أبيه، وقال عليُّ بن المَدِيني والفَلَّاس: أصحُّها مُحمَّد بن سِيرين، عن عَبِيدَة عن عليٍّ وعن يحيى بنِ مَعينٍ: أصحُّها الأعْمَش عنْ إبراهيمَ عن عَلْقَمةَ عن ابن مسعودٍ، وعن البُخاريِّ: مالكٌ عن نافعٍ عن ابن عُمَر.

الباب الرابع: أقسام الحديث المقبول باعتبار مرتبته.

هناك شروط في الحديث يجب توافرها حتى يكون الحديث صحيحا، وهذه الأمور هي:

أ- اتصال السند: ومعناه أن كل راوٍ من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه، من أول السند إلى منتهاه.

ب- عدالة الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته اتصف بكونه مسلما، بالغا، عاقلا، غير فاسق، وغير محروم المروءة.

ج- ضبط الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته كان تام الضبط؛ إما ضبط صدر، وإما ضبط كتاب.

د- عدم الشذوذ: أي ألا يكون الحديث شاذا. والشذوذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

هـ- عدم العلة: أي ألا يكون الحديث معلولا، والعلة: سبب غامض خفي، يقدح في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه.

الباب الرابع: أقسام الحديث المقبول باعتبار مرتبته.

فائدةٌ: أوَّلُ مَن اعْتَنى بِجَمْع الصحيح: "أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البُخارِي"، وتلاه صاحبُه وتِلْميذُه: "أبو الحُسين مسلم بن الحَجَّاج النَّيْسابوري"، فهما أصَحُّ كُتُب الحديث، و"البُخاريُّ" أرْجَحُ؛ لأنَّهُ اشْتَرَط في إخراجه الحديثَ في كتابِه أن يكونَ الرَّاوي قد عاصَرَ شيخَهُ، وثَبَتَ عنده سَماعُه منه، ولم يشترطْ "مُسلمٌ" الثاني، بل اكْتَفَى بمُجَرَّد المُعاصَرة.

وينقسم الحديث الصحيح إلى قسمين:

الصحيح لذاته: هو الحديث الذي اشتمل على أعلى صفات القبول بأن يكون متصل السند بنقل العدول الضابطين ضبطا تاما عن مثلهم من مبدأ الحديث إلى آخره وخلا من الشذوذ والعلة، ويسمى هذا القسم (الصحيح لذاته) لأنه استوفى شروط الصحة ولم يكن في حاجة لمن يجبره، فصحته نشأت من ذاته لا من حديث آخر خارج عنه.

الباب الرابع: أقسام الحديث المقبول باعتبار مرتبته.

الصحيح لغيره: هو الحديث الذي قصرت شروطه عن الدرجة العليا بأن كان الضبط فيه غير تام. وإنما سمي (بالصحيح لغيره) لأن صحته نشأت من غيره.

القسم الثاني: الحديث الحسن:

الحديث الحسن هو: قَالَ اِبْنُ الصَّلَاحِ: وَرُوِّينَا عَنْ التِّرْمِذِيِّ أَنَّهُ يُرِيدُ بِالْحَسَنِ أَنْ لا يَكُونَ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ يُتَّهَمُ بِالْكَذِبِ، وَلَا يَكُونَ حَدِيثًا شَاذًّا، وَيُرْوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ نَحْوُ ذَلِكَ.

وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ: هو الْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ ضَعْفٌ قَرِيبٌ مُحْتَمَلٌ، هُوَ الْحَدِيثُ الْحَسَنُ، وَيَصْلُحُ لِلْعَمَلِ بِهِ.

وَكِتَابُ التِّرْمِذِيِّ الجامع أَصْلٌ فِي مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ، والحديث الحسن ينقسم إلى قسمين: حسن لذاته وحسن لغيره.

الباب الرابع: أقسام الحديث المقبول باعتبار مرتبته.

القسم الأول: حسن لذاته: وهو ما اتصل اسناده بنقل عدل خفيف الضبط عن مثله من أول السند إلى آخره وسلم من الشذوذ والعلة، وسمي (بالحسن لذاته) لأن حسنه لم يأته من أمر خارجي، وإنما جاءه من ذاته.

القسم الثاني: حسن لغيره: هو ما كان في إسناده مستور لم يتحقق أهليته غير مغفل ولا كثير الخطأ في روايته ولا متهم بتعمد الكذب فيها ولا ينسب إلى مفسق آخر، أو هو (أي الحسن لغيره) ما فقد شرطا من شروط الحسن لذاته ويطلق عليه اسم (الحسن لغيره) لأن الحسن جاء إليه من أمر خارجي.

معنى قول الترمذي: حسن صحيح، حسن صحيح غريب، صحيح غريب، حسن غريب:

حديث يقول فيه: **حسن غريب** ـفإنه لم يرو إلا من وجه واحد وقد سماه حسنا، وقد أجيب عنه بأنه قد يكون غريبا لم يرو إلا عن

الباب الرابع: أقسام الحديث المقبول باعتبار مرتبته.

تابعي واحد، لكن روي عنه من وجهين، فصار حسنا لتعدد طرقه عن ذلك الشخص وهو في أصله غريب، و**الصحيح الحسن الغريب**، قد يكون لأنه روي بإسناد صحيح غريب، ثم روي عن الراوي الأصلي بطريق صحيح وطريق آخر، فيصير بذلك حسنا مع أنه صحيح غريب، لأن الحسن ما تعدد طرقه، وليس فيها متهم، فإن كان صحيحا من الطريقين، فهذا صحيح محض، وإن كان أحد الطريقين لم تعلم صحته، فهذا حسن، وقد يكون غريب الإسناد، فلا يعرف بذلك الإسناد إلا من ذلك الوجه، وهو حسن المتن، لأن المتن روي من وجهين، ولهذا يقول: وفي الباب عن فلان وفلان ـ فيكون لمعناه شواهد تبين أن متنه حسن وإن كان إسناده غريبا، وإذا قال مع ذلك: إنه صحيح حسن ـ فيكون قد ثبت من طريق صحيح، وروي من طريق حسن، فاجتمع فيه الصحة والحسن، وقد يكون غريبا من ذلك الوجه لا يعرف بذلك الإسناد إلا من ذلك الوجه، وإن كان هو صحيحا من ذلك الوجه فقد يكون صحيحا غريبا وهذا لا شبهة فيه، وإنما الشبهة في اجتماع الحسن والغريب.

الباب الرابع: أقسام الحديث المقبول باعتبار مرتبته.

القسم الثالث: الحديث الضعيف:

وَهُوَ مَا لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ صِفَاتُ الصَّحِيحِ وَلَا صِفَاتُ الْحَسَنِ الْمَذْكُورَةُ فيمَا تَقَدَّمَ.

وينقسم الحديث الضعيف إلى قسمين رئيسيين بحسب سبب الضعف:

ما يرجع إلى عدم الاتصال بالسند: مثل الحديث المعلق، والمنقطع، والمعضل، والمرسل، والمدلس.

ما يرجع إلى الجرح في الراوي: مثل المجهول، والحديث الشاذ، والمنكر، والمضطرب، والمعلل، والموضوع (وهو أشد أنواع الأحاديث ضعفًا لأنّه كذب وافتراء على النبي صلى الله عليه وسلم)، وهذا ما سنبينه لاحقا في هذه الدراسة التي بين أيدينا وندرسه دراسة وافية.

الباب الخامس: أقسام الحديث المردود باعتبار السقط من الإسناد.

هو: انقطاع سلسلة الإسناد بسقوط راوٍ أو أكثر، عمدا من بعض الرواة، أو عن غير عمد، من أول السند أو من آخره أو من أثنائه، **وينقسم إلى قسمين:**

القسم الأول: سقوط ظاهر: هو انقطاع سلسلة الإسناد بسقوط راوٍ أو أكثر بطريقة واضحة يدركها الأئمة وغيرهم:

أسباب السقوط الظاهر:

1- **عدم إدراك العصر**: أن يكون الراوي الذي سقط لم يعش في عصر شيخه أو لم يدرك عصره.

2- **عدم الاجتماع أو الإجازة**: حتى لو أدرك الراوي عصر شيخه، فإن السقوط يظهر إذا لم يجتمع بالشيخ ولم يأخذ منه إجازة أو وجادة.

الباب الخامس: أقسام الحديث المردود باعتبار السقط من الإسناد.

3- عوامل أخرى: قد يكون بسبب اختصار في السند لأسباب تتعلق بالرواة، حيث يتطلب الأمر معرفة تاريخ المواليد والوفيات وأوقات الطلب والارتحال.

من أنواع السقوط الظاهر:

1) الحديث المعلق: هو ما حُذِفَ من أول سنده راوٍ أو أكثر.

فقد يُحذف جميع الإسناد: مثال ذلك: ما رواه البخاري - رحمه الله - في صحيحه قال: قال النبي - صلى الله عليه وسلم - لصاحب القبر: "كَانَ أَحَدُهُمَا لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ"، فحذف جميع السند، وأبقى ذكر النبي -صلى الله عليه وسلم.

وقد يحذف الإسناد كله ويبقي الصحابي: مثال ذلك: ما رواه البخاري - رحمه الله - في صحيحه: وقال أبو موسى - رضي الله

الباب الخامس: أقسام الحديث المردود باعتبار السقط من الإسناد.

عنه -: "غطى النبي - صلى الله عليه وسلم - ركبتيه حين دخل عثمان"، وقد يُحذف راو من أول السند، كأن يَحذف المؤلِّف شيخه ويأتي بالذي بعده.

حكم المعلَّقات في الصحيحين:

تقدّم أنّ الحديث المعلَّق يندرج تحت الضعيف، لكن معلَّقات الصحيحين ليست كذلك لأنهما التزما الصحيح في كتابيهما، تميزا بالدِّقة في الرواية من أجل هذا صار للمعلقات حكم خاص في الصحيحين وهي عند مسلم قليلة جدًا بالنسبة للبخاري فهي عند مسلم ثلاثة عشر حديثًا، وهي على قسمين:

أ- **ما ذُكِر منها بصيغة الجزم:** كأن يقول صاحب الصحيح: "قال فلان، أو روى فلان"، وهذه حكمها صحيحة إلى مَنْ علَّق عنه،

الباب الخامس: أقسام الحديث المردود باعتبار السقط من الإسناد.

ويبقى النظر في باقي الإسناد، فإمّا أن يكون صحيحًا أو ضعيفًا، مثاله : الحديث السابق الذي علَّقه البخاري - رحمه الله -: قال مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه، فهذا الحديث علَّقه البخاري - رحمه الله - بصيغة الجزم فقال: "قال مالك" فهو صحيح من رواية مالك ويبقى النظر في باقي الرواة.

ب- ما ذُكر منها بصيغة التمريض: كأن يقول صاحب الصحيح: "رُوي عن فلان، أو يُذكر عن فلان، أو قيل....."."وهذه حكمها الضعف عند صاحب الحديث إلى من علَّقه عنه.

2) الحديث المرسل: هو ما سقط من آخر إسناده مَنْ بعد التابعي، أي هو الحديث الذي سقط من إسناده الراوي الذي بعد التابعي، والذي بعد التابعي هو الصحابي، وآخر الإسناد هو طرفه الذي فيه الصحابي.

الباب الخامس: أقسام الحديث المردود باعتبار السقط من الإسناد.

مثاله: ما أخرج مسلم في صحيحه، في كتاب البيوع قال: "حدثني محمد بن رافع، ثنا حجين، ثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المزابنة"، فسعيد بن المسيب تابعي كبير، روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بدون أن يذكر الواسطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم، فقد أسقط من إسناد هذا الحديث آخره، وهو من بعد التابعي، وأقل هذا السقط أن يكون قد سقط الصحابي، ويحتمل أن يكون قد سقط معه غيره، كتابعي مثلا.

حكم المُرسَل: وهو ما أرسله التابعي للنبي - صلى الله عليه وسلم - لا ما أرسله الصحابي فإن مراسيل الصحابة صحيحة بل نُقل الإجماع على صحتها.

فالكلام على حكم ما أرسله التابعي للنبي - صلى الله عليه وسلم - واختلف أهل العلم في حكم الاحتجاج به على ثلاثة أقوال:

الباب الخامس: أقسام الحديث المردود باعتبار السقط من الإسناد.

القول الأول: الاحتجاج به مطلقًا، وهو مذهب الأئمة الثلاثة: أبي حنيفة، ومالك، وأحمد - رحمهم الله - وطائفة من أهل الحديث، وحكى ابن عبد البر عن الطبري الإجماع عليه .

القول الثاني: الاحتجاج بالمُرسَل بشروط، وهو قول الشافعي - رحمه الله -.

القول الثالث: هو عدم الاحتجاج به مطلقًا، وهذا قول معظم المحدثين وكثير من الفقهاء - رحمهم الله -، ونسبه ابن عبد البر - رحمه الله - إلى سائر الفقهاء وجميع المحدثين، وهو ما قرّره مسلم - رحمه الله - في مقدمة صحيحه بقوله: " المُرسَل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالإخبار ليس بحُجة".

مُرسَل الصحابي: هو ما أخبر به الصحابي عن قول النبي - صلى الله عليه وسلم - أو فعله ما لم يسمعه أو يشاهده، إما لصغر

الباب الخامس: أقسام الحديث المردود باعتبار السقط من الإسناد.

سنه، أو لتأخر إسلامه، أو غيابه، و يوجد هذا النوع كثيرًا عند صغار الصحابة، مثل: ابن عباس و ابن الزبير - رضي الله عنهما.

مثال: ما جاء في الصحيحين عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: "أول ما بُدئ به رسول الله- صلى الله عليه وسلم - من الوحي: الرؤيا الصالحة....." الحديث، ومعلوم أنّ عائشة - رضي الله عنها - لم تُدرِك القِصّة.

حُكم مُرسَل الصحابي: جماهير الأمّة على وجوب الاحتجاج بمُرسل الصحابي، بل نُقل إجماع المحدثين على ذلك.

3) **الحديث المعضل:** وهو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي.

مثاله: ما رواه مالك - رحمه الله - في الموطّأ قال: بلغني عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - "لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا يُكَلَّفُ مِنْ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ".

الباب الخامس: أقسام الحديث المردود باعتبار السقط من الإسناد.

حكم الحديث المعضل: ضعيف لا يُحتج به، لأنه أسوأ حالاً من المرسل ومن المنقطع كما سيأتي لتعدد الساقط من إسناده، سقط منه أكثر من واحد، قال الجوزجاني- رحمه الله -: "العضل أسوأ حالاً من المنقطع، والمنقطع أسوء حالاً من المرسل، والمرسل لا تقوم به حُجة".

فوائد

1- يجتمع المُعضَل والمُعلّق في صورة واحدة، وهي: إذا حُذف من أول إسناده راويان متواليان فهو معضل ومعلق في وقت واحد.

2- قال السيوطي - رحمه الله -: "من مظانِّ الحديث المعْضَل، والمنقطع، والمرسل: كتاب (السنن) لسعيد بن منصور، ومؤلفات ابن أبي الدنيا"

الباب الخامس: أقسام الحديث المردود باعتبار السقط من الإسناد.

4) الحديث المنقطع: هو ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه.

مثاله: ما رواه الترمذي - رحمه الله - عن الحجاج بن أرطأة، عن عبد الجبار بن وائل بن حجر، عن أبيه قال: "استُكرهت امرأة على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فدرأ رسول الله- صلى الله عليه وسلم - الحدَّ...." الحديث، قال الترمذي - رحمه الله -: "وليس إسناده بمتصل، وعبدالجبار لم يسمع من أبيه، لأنه ولد بعد أبيه بستة أشهر".

حكم المنقطع:

ضعيف، وحُكي الإجماع على ضعفه، وذلك لفقده شرطاً من شروط القبول وهو: اتصال السند، وللجهل بحال الراوي المحذوف.

الباب الخامس: أقسام الحديث المردود باعتبار السقط من الإسناد.

القسم الثاني: السقوط الخفي: وله ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الحديث المدلس: هو: إخفاء عيب في الإسناد، وتحسين لظاهره، وينقسم التدليس إلى ثلاثة أقسام:

أ- تدليس التسوية: وهو رواية الرَّاوي عن شيخه، ثُمَّ إسقاط راوٍ ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر، فيأتي الذي سمع الحديث من الثقة الأول، ويسقط الضعيف الذي هو بعد الثقة الأول وقبل الثقة الثاني، مع عِلْمه أن كلاًّ من الثقة الأول لقي الآخر، فيجعل الحديث عن شيخه الأول.

الثقة عن الثقة الثاني بلفظ مُحتمل، فيُسوِّي الإسناد كله ثقات، وأشهر مَن فعل ذلك بَقِيَّة بن الوليد؛ لذلك قال أبو مِسْهِر: "أحاديث بَقِيَّة ليستْ نقيَّة، فكن منها على تقية"

الباب الخامس: أقسام الحديث المردود باعتبار السقط من الإسناد.

ب- تدليس الشيوخ: وهو أن يرويَ الراوي عنْ شيخ حديثًا سمعه منه، فيُسمِّيه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يُعرف به؛ كي لا يعرف، ومثاله: قول أبي بكر بن مجاهد عن أبي بكر بن أبي داود السِّجِسْتاني، فقال: حدثنا عبدالله بن أبي عبدالله و...، "حدثنا محمد بن سند" نسبة إلى جد له.

ج- تدليس الإسناد: وهو أن يروي الراوي عمَّن قد سمع منه ما لم يسمع منه، من غير أنْ يذكر أنَّه سمعه منه، فيسقط ذلك الشيخ، ويرويه عنه بلفظ محتمل للسَّماع وغيره، كـ: قال أو عن؛ ليوهم غَيْرَهُ أنه سمعه منه، لكن لا يصرح بأنه سمع منه هذا الحديث، فلا يقول: سمعت أو حدثني حتى لا يصير كذابًا، ثم قد يكون الذي أسقطه واحدًا أو أكثر.

حكم التدليس: أشد كراهة تدليس التسْوية، يليه الإسناد، ثم الشيوخ.

الباب الخامس: أقسام الحديث المردود باعتبار السقط من الإسناد.

يُعرف التدليس بأحد أمرين:

أ- إخبار المدلس نفسه إذا سئل مثلاً، كما جرى لابن عُيَيْنة.

ب- نص إمامٍ مِنْ أئمة هذا الشأن بناءً على معرفته ذلك من البحث والتتبُّع.

النوع الثاني: الحديث المرسل" ما رفعه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير، صغيرًا كان التابعي أو كبيرًا" ومثاله: ما رواه ابن ماجه من طريق عمر بن عبد العزيز، عن عقبة بن عامر مرفوعا: "رحم الله حارس الحرس"؛ فإن عمر لم يلقَ عقبة.

اختلفت أقوالُ العلماء في الاحتجاج بالمُرسَل حتى بلغت نحو عشرة أقوال، وأشهرها ثلاثة، وهي:

الباب الخامس: أقسام الحديث المردود باعتبار السقط من الإسناد.

الأول: أنه غير حُجَّة، وهو مذهب الشافعيِّ وجمهور المحدِّثين؛ لأن الساقط مجهول، والمجهول لا اعتبارَ بروايته.

الثاني: أنه حُجَّة، ويُقدَّم عليه المتصل عند التعارض وهو مشهور مذهب مالك وأبي حنيفة، وأحمد في أصح الروايتين عنه.

الثالث: أنه حجَّة، ويقدم على المتصل عند التعارض وهو ما ذهب إليه جمعٌ من الحنفية، غير أن فريقًا منهم يقف في الاحتجاج عند القرن الثالث فلا يحتجُّ بما وراءَه.

النوع الثالث: الحديث المعنعن: قال ابن الصلاح: "الإسناد المعنعن هو الذي يقال فيه: عن فلان عن فلان"، وهناك نوعٌ آخر مثله وهو المؤنئن، وهو ما رُوِي بلفظ (أنْ) مثل أن يقول: حدثني فلان أن فلانًا قال: أن فلانًا قال... إلخ.

حكم المعنعن والمؤنئن: هو الاتصال إلا ممن عُرف بالتدليس، فإنه لا يحكم باتصاله إلا بعد أن يُصرح بالسماع في موضع آخر.

الباب السادس: أقسام الحديث المردود باعتبار الطعن في الراوي.

أسباب الطعن في الراوي ترجع إلى: تخلف أحد شرطين من شروط الحديث المقبول، وهما: العدالة والضبط، أما التي تتعلق بالطعن في العدالة فهي: الكذب، والتُهمة بالكذب، والفسق، والبدعة، والجهالة (جهالة العين)، وأما التي تتعلق بالطعن في الضبط فهي: فُحش الغلط، وسوء الحفظ، والغفلة، وكثرة الأوهام، ومخالفة الثقات، وله عشرة أقسام:

القسم الأول: الحديث الموضوع: وهو كذب الراوي على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فحديثه يسمى: الموضوع وهو أشد الأحاديث ضعفًا، ومثاله: ما رواه أبو نُعيم من طريق محمد بن زياد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: " صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِيْ إِذَا صَلَحَا صَلَحَ النَّاسُ: الأُمَرَاءُ وَالفُقَهَاء "، فهذا الحديث سنده موضوع، (محمد بن زياد) قال عنه الإمام أحمد - رحمه الله -: " كذّاب أعور يضع الحديث ".

حكم الموضوع: لا تجوز رواية الموضوع إلا مع بيان وضعه، أي: على وجه التحذير منه، أما روايته مطلقًا، فمحرمة بالإجماع

الباب السادس: أقسام الحديث المردود باعتبار الطعن في الراوي.

ثانيًا: الحديث المتروك: هو الحديث الذي في إسناده راوٍ متهم بالكذب، وهو أشر أنواع الضعيف فليس بعده إلا ما هو أشر منه وهو الموضوع، ومثاله: ما رواه الدراقطني من طريق عمرو بن شَمِر عن جابر بن يزيد عن أبي الطفيل عن علي بن أبي طالب وعمار بن ياسر - رضي الله عنهما - قالا: " أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كَانَ يقنت فِي الْفجْر، وَكَانَ يكبر يَوْم عَرَفَة صَلَاة الْغَدَاة ويقطعها صَلَاة الْعَصْر آخر أَيَّام التَّشْرِيق".

قال النسائي والدارقطني رحمهما الله وغيرهما عمرو بن شَمِر: " متروك الحديث "، وكذا قال عنه الحافظ بن حجر- رحمه الله.

ثالثاً: الحديث المنكر: هوما رواه الضعيف مخالفًا لما رواه الثقة، ومثاله: ما رواه ابن أبي حاتم: من طريق حُبَيِّب بن حَبِيَّب الزيَّات عن أبي إسحاق العَيْزار بن حُرَيْث عن ابن عباس - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال:" مَنْ أَقَامَ الصَّلاةَ، وَآتَى الزَّكَاةَ، وَحَجَّ الْبَيْتَ، وَصَامَ رَمَضَانَ، وَقَرَى الضَّيْفَ دَخَلَ الْجَنَّةَ".

الباب السادس: أقسام الحديث المردود باعتبار الطعن في الراوي.

قال أبو حاتم - رحمه الله -: " هو منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفًا وهو الراجح".

رابعاً: الحديث المعلل: هو الحديث الذي أُطُّلِعَ فيه على علَّة تقدح في صحته، مع أن الظاهر السلامة منه، والعلة سبب غامض خفي، يقدح في صحة الحديث، والسبيل لمعرفة هذه العلة، ليس أمرًا سهلًا هينًا؛ لأنها دقيقة غامضة، لا يدركها إلا الجهابذة الحفاظ، ولذا لم يتكلم عن هذا النوع إلا القليل من الأئمة: كابن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي حاتم، والدارقطني.

مثاله: حديث بقية عن يونس عن الزهري عن سالم عن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم -: " مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرِهَا فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ " رواه النسائي وابن ماجه.

قال أبي حاتم: سألت أبي عن هذا الحديث فقال: هذا خطأ في المتن والإسناد، إنما هو الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن

الباب السادس: أقسام الحديث المردود باعتبار الطعن في الراوي.

النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ " مَنْ أَدْرَكَ مِنْ صَلاةٍ رَكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَها" متفق عليه، وأما قوله في" صلاة الجمعة " فليس في الحديث فَوَهْم في كليهما".

خامساً: الحديث المدرج: هو أن يذكر في إسناد الحديث، أو متنه ما ليس منه بلا فصل، والإدراج يكون في السند، ويكون في المتن.

مثال الإدراج في السند: ما وقع لـ (ثابت بن موسى الزاهد): أنه دخل على شَرِيْك القاضي وهو يقول: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر ـ رضي الله عنه ـ قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ، فدخل ثابت على شَرِيْك وهو يحدث، فلما نظر شَرِيْك إلى ثابت قال: " من كثرت صلاته بالليل حَسُن وجهه بالنهار" يقصد بذلك ثابت، فظن ثابت أنما قاله حديثًا للسند الذي سمعه منه، فكان يحدث بهذا الإسناد.

الباب السادس: أقسام الحديث المردود باعتبار الطعن في الراوي.

الإدراج في المتن: وهو على ثلاثة أقسام: مدرج في أول الحديث، وفي وسطه، وفي آخره وهو الغالب.

مثال الإدراج في أول الحديث: حديث أبي هريرة - رضى الله عنه - " أَسْبِغُوا الوُضُوء " وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ "، قوله " أسبغوا الوضوء " ليست من كلام النبي -صلى الله عليه وسلم- بل من كلام أبي هريرة - رضي الله عنه.

مثال الإدراج في وسط الحديث: حديث عائشة -رضي الله عنها - في بدء الوحي قالت: "كَانَ رسول الله - صلى الله عليه وسلم- يَذْهبُ إلى غَارِ حِرَاءٍ، فَيَتَحَنَّثُ فِيهِ " وهو التعبد "الليالي ذوات العدد". رواه البخاري من طريق الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة - رضي الله عنها -. قوله: " وهو التعبد " مدرج من كلام الزهري، أراد به بيان معنى التحنث.

مثال على الإدراج في آخر الحديث:حديث أبي هريرة: " إِنَّ أُمَّتِى تَأْتِى يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، فَمَنِ اسْتَطَاعَ

الباب السادس: أقسام الحديث المردود باعتبار الطعن في الراوي.

مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ ". فقوله: " فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل" مدرج من كلام أبي هريرة - رضي الله عنه - وهذا النوع وهو الإدراج في آخر الحديث هو الأكثر.

سادساً: الحديث المقلوب: وهو إبدال لفظ بآخر في سند الحديث أو متنه، بتقديم أو تأخير؛ سواء كان عمدًا، أو سهوًا.

مقلوب السند وله صورتان:

الأولى: إبدال راوٍ بآخر، كأن يكون أحد رواته (نافع) فيجعله (سالم).

الثانية: إبدال اسم راوٍ باسم أبيه، كأن يقول (عبد الله بن سالم) بدل (سالم بن عبد الله).

الباب السادس: أقسام الحديث المردود باعتبار الطعن في الراوي.

مقلوب المتن وله صورتان أيضًا:

الأولى: أن يقدِّم الراوي ويؤخِّر في لفظ الحديث، مثاله: حديث سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لاَ ظِلَّ إِلاَّ ظِلُّهُ.... وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لاَ تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ "، فإن هذا مما انقلب على الراوي، والصواب: كما روى البخاري وغيره: "حَتَّى لاَ تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ".

الثانية: قلب بين الإسناد والمتن، فيجعل الراوي متن هذا الحديث على إسناد آخر، ويجعل إسناد هذا المتن آخر، وغالبًا يكون بقصد الامتحان، مثاله: ما فعله أهل بغداد مع الإمام البخاري – رحمه الله - حيث عرضوا عليه مائة حديث، بعدما قلبوا أسانيدها مع متونها امتحانًا لحفظه - رحمه الله – فرَدَّها على ما كانت عليه قبل القلب، ولم يخطئ فيها ولا خطأ.

حكم الحديث المقلوب: من أنواع الحديث الضعيف، فهو مردود؛ لأنه مخالف لرواية الثقات.

الباب السادس: أقسام الحديث المردود باعتبار الطعن في الراوي.

سابعا: الحديث المضطرب: هو ما روي على أوجه مختلفة، ومتساوية في القوة، بحيث يتعذر الجمع بينها، أو الترجيح.

والاضطراب على قسمين: اضطراب في السند وهو الأكثر، واضطراب في المتن وهو قليل جدًّا.

أولًا: الاضطراب في السند: مثاله: حديث أبي إسحاق السَبِيْعِي عن أبي بكر- رضي الله عنه – أنه قال: "يَا رَسُولَ اللهِ، قَدْ شِبْتَ، قَالَ: شَيَّبَتْنِي هُودٌ وَأَخَوَاتُهَا".

قال الدراقطني - رحمه الله -: "هذا مضطرب؛ لأنه لم يروَ إلا من طريق أبي إسحاق السبيعي، وقد اختُلف عليه فيه على عشرة أوجه، منهم: من رواه مرسلًا، ومنهم من رواه موصولًا، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر ومنهم من جعله من مسند سعد- ومنهم من جعله من مسند عائشة وغير ذلك، ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعذر "

الباب السادس: أقسام الحديث المردود باعتبار الطعن في الراوي.

ثانيًا: الاضطراب في المتن: مثاله: حديث فاطمة بنت قيس - رضي الله عنها - قالت: سئل رسول - صلى الله عليه وسلم – عن الزكاة فقال: " إِنَّ فِي الْمَالِ لَحَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ " رواه الترمذي وابن ماجه من نفس الوجه بلفظ: " لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ، قال العراقي - رحمه الله -: "هذا اضطراب لا يحتمل التأويل".

حكم الحديث المضطرب: من أنواع الضعيف؛ لأنه يفيد عدم ضبط رواته.

ثامناً: الحديث المصحف: هو تغيير الكلمة في الحديث إلى غير ما رواه الثقات، والتصحيف يكون: في السند، ويكون في المتن.

مثال التصحيف في السند: حديث شعبة عن (العَوَّام بن مُرَاجم) صحَّفه ابن معين إلى (العَّوام بن مزاحم)، والتصحيف إذا وقع من الراوي نادرًا، فإنه لا يقدح في ضبطه؛ لأنه لا يسلم منه ومن الخطأ إلا القليل.

الباب السادس: أقسام الحديث المردود باعتبار الطعن في الراوي.

مثال التصحيف في المتن: حديث زيد بن ثابت - رضي الله عنه –: " أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- احْتَجَرَ فِي الْمَسْجِدِ" صحَّفه ابن لهيعة: " أَنَّ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم – احْتَجَم فِي المَسْجِد ".

تاسعاً: الحديث الشاذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه عدداً أو عدالة أو ضبطاً، وَالَّذِي عَلَيْهِ حُفَّاظُ الْحَدِيثِ أَنَّ الشَّاذَّ مَا لَيْسَ لَهُ إِلَّا إِسْنَادٌ وَاحِدٌ يَشِذُّ بِهِ ثِقَةٌ أَوْ غَيْرُ ثِقَةٍ فَيُتَوَقَّفُ فِيمَا شَذَّ بِهِ الثِّقَةُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ وَيُرَدُّ مَا شَذَّ بِهِ غَيْرُ الثِّقَةِ.

وقد يقع الشذوذ في السند والمتن:

مثال الشذوذ في السند: ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس رضي الله عنه أن رجلًا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يدع وارثًا إلا مولى هو أعتقه... الحديث.

الباب السادس: أقسام الحديث المردود باعتبار الطعن في الراوي.

تابع ابن عيينة على وصلة ابن جريج وغيره وخالفهم حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس، قال أبو حاتم: "المحفوظ حديث ابن عيينة"؛ فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عددًا منه.

مثال الشذوذ في المتن: روِي ابن ماجه في سننه؛ قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، قال ثنا معاوية بن هشام: ثنا سفيان عن أسامة بن زيد عن عثمان بن عمرو عن عروة عن عائشة، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف...)، فإسناده رجاله ثقات، وظاهره الصحة، لكن أخطأ في متنه أسامة بن زيد، فرواه بلفظ: "... على ميامن الصفوف"، بينما خالفه جماعة الثقات، فرووه بلفظ: "... على الذين يصلون الصفوف".

عاشراً: المزيد من متصل الأسانيد: وهو زيادة راوٍ في أثناء سند ظاهره الاتصال، ومثاله: ما رُوي عن عبد الله بن المبارك،

الباب السادس: أقسام الحديث المردود باعتبار الطعن في الراوي.

قال: حدثنا سفيان، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، قال: حدثني بُسْرُ بن عبيد الله، قال سمعت أبا إدريس يقول: سمعت واثلة بن الأسقع يقول: سمعت أبا مَرْثَد الغَنَوِي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ، وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا»، فذِكْر سفيان في هذا الإسناد زيادة ووَهَم، وهكذا ذِكْر أبي إدريس.

أما الوهم في ذكر سفيان، فممن دون ابن المبارك؛ لأن جماعة ثقات رووه عن ابن المبارك عن ابن جابر نفسه، ومنهم من صرَّح فيه بلفظ الإخبار بينهما.

وأما ذكر أبي إدريس فيه، فابن المبارك منسوب فيه إلى الوهم؛ وذلك لأن جماعة من الثقات رووه عن ابن جابر فلم يذكروا أبا إدريس بين بُسْرٍ وواثلة، وفيهم من صرَّح فيه بسماع بسر من واثلة.

الباب السابع: أقسام الحديث المشترك بين القبول والرد باعتبار من أسند إليه.

وهذا الأمر باعتبار الجهة التي صدر منها الحديث، فهو قد يُنسب لله - جل وعلا - وقد يُنسب للنبي - صلى الله عليه وسلم - وقد يُنسب إلى الصحابي والتابعي، **فأقسامه باعتبار ذلك أربعة أقسام**، وهي:

القسم الأول: الحديث القدسي: هو ما رواه النبي - صلى الله عليه وسلم - عن ربه - جل وعلا، مثاله: ما جاء في الصحيحين، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه- قال: قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: "يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي". الحديث.

القسم الثاني: الحديث المرفوع: هو ما أُضيف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - مباشرة من قول، أو فعل، أو تقرير، أو وصف خُلُقي أو خَلْقي، ومنه المرفوع حُكماً: وهو ظاهره ليس مضافا إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ولكنه في حكم المضاف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -، مثل قول ابن مسعود - رضي الله عنه -: "من السُنّة أن يُخفي التشهد" يعني في الصلاة.

الباب السابع: أقسام الحديث المشترك بين القبول والرد باعتبار من أسند إليه.

القسم الثالث: الحديث الموقوف: هو ما أُضيف إلى الصحابة من أقوالهم، أو أفعاهم، أو تقريراتهم، موقوفاً عليهم، والموقوف منه الصحيح، والحسن، والضعيف، والموضوع، **ومثاله:** قول ابن عمر - رضي الله عنه -: "إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح، وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء، وخذ من صحتك لمرضك، ومن حياتك لموتك".

القسم الرابع: هو ما جاء عن التابعين من أقوالهم، أو أفعالهم موقوفاً عليهم، وأَدخل بعض أهل العلم في المقطوع ما رُوي عمن دون التابعين أيضاً، والمقطوع منه الصحيح، والحسن، والموضوع، **ومثاله:** قول ابن سيرين - رحمه الله -: "إنّ هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم".

ومظانُّ وجود الموقوف والمقطوع كتب المصنفات كمصنف عبد الرزاق، وابن أبي شيبة.

الباب الثامن: أقسام الحديث المشترك بين القبول والرد باعتبارات أخرى.

أولاً: الحديث المسند: قَالَ الْحَاكِمُ: "هُوَ مَا اِتَّصَلَ إِسْنَادُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ـ صلي الله عليه وسلم"، قَالَ الْخَطِيبُ : "هُوَ مَا اِتَّصَلَ إسناده إِلَى مُنْتَهَاهُ"، حَكَى اِبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : "أَنَّهُ الْمَرْوِيُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -صلي الله عليه وسلم- سَوَاءٌ كَانَ مُتَّصِلًا أَوْ مُنْقَطِعًا".

ثانياً: الحديث المتصل: وَيُقَالُ لَهُ الْمَوْصُولُ أَيْضًا، فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه، حتى ينتهي إلى منتهاه، وَهُوَ يَنْفِي الْإِرْسَالَ وَالِانْقِطَاعَ وَيَشْمَلُ الْمَرْفُوعَ إِلَى النَّبِيِّ -صلي الله عليه وسلم-، وَالْمَوْقُوفَ عَلَى الصَّحَابِيِّ أَوْ مَنْ دُونَه.

ثالثاً: زيادة الثقة: هي أن يروي جماعةٌ من الثقات حديثًا بإسناد ومتن واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة.

فذهب الأئمة النقَّاد كعبدالرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبي زُرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم، إلى التفصيل في قبول وردِّ زيادة الثقة الذي شاركه في

الباب الثامن: أقسام الحديث المشترك بين القبول والرد باعتبارات أخرى.

رواية الحديث غيرُه من الثقات، وذهب كثير من الفقهاء والمتكلمين إلى قبول زيادة الثقة مطلقًا، ولم يذكروا دليلًا عن أحد من الأئمة فيما ذهبوا إليه.

قال ابن حجر رحمه الله: اشتهر عن جَمْع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقًا من غير تفصيل، ولا يتأتَّى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح ألَّا يكون شاذًّا، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة مَنْ هو أوثق منه.

أما الزيادة الحاصلة من بعض الصحابة على صحابي آخر إذا صحَّ السند إليه فلا يختلفون في قبولها؛ كحديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي في الصحيحين في قصة آخر مَن يخرج من النار، وأن الله تعالى يقول له -بعد أن يتمنى ما يتمنى-: لك ذلك ومثله معه، وقال أبو سعيد الخُدْري: أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لك ذلك وعشرة أمثاله".

الباب الثامن: أقسام الحديث المشترك بين القبول والرد باعتبارات أخرى.

رابعا: الشَّوَاهِدِ وَالْمُتَابَعَاتِ والِاعْتِبَارَاتِ:

1- الشاهد: هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظًا ومعنى، أو معنى فقط، مع الاختلاف في الصحابي، ولتوضيح التعريف نقول: إذا ورد الحديث عن صحابي، ثم ورد نفس الحديث أو معناه عن صحابي آخر، كان هذا شاهدًا للحديث الأول، فمثلًا: إذا جاء حديث عن عائشة رضى الله عنها، ثم ورد نفس الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه، فإنَّنا نطلق على حديث أبي هريرة شاهدًا لحديث عائشة وحديث عائشة شاهدًا لحديث أبي هريرة.

والشواهد على قسمين:

القسم الأوَّل: أن يشارك الحديث الثاني الحديث الأول في اللفظ والمعنى، مثاله: عن سعيد بن زيد رضي الله عنه قال: قال رسول

الباب الثامن: أقسام الحديث المشترك بين القبول والرد باعتبارات أخرى.

الله صلى الله عليه وسلم: "لاَ وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ"، فهذا الحديث مع ضعفه الظاهر، فإنَّه يرتقي إلى الحسن لغيره بكثرة شواهده، وذهب ابن حجر، وقال: غريب وله شواهد، والسيوطي، والشوكاني، وقال: حسن وله طرق أخرى، وقال: حسن لغيره، والرَّابعي، وقال: بإسناد ضعيف وفي الباب أحاديث كثيرة في أسانيدها مقال، وبمجموع الأحاديث يرتقي الحديث إلى درجة الحسن لغيره، والمباركفوري، وقال: مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له أصلًا، وغيرهم.

القسم الثاني: أن يشاركه بالمعنى دون اللفظ، ومثاله: حديث "إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضًا وَإِنَّهُمْ يَتَبَاهَوْنَ أَيُّهُمْ أَكْثَرُ وَارِدَةً، وَإِنِّي أَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ وَارِدَةً"، وهذا الحديث الأصل فيه الإرسال، قال الترمذي: هذا حديث غريب، وقد رواه أشعث بن عبد الملك، عن الحسن مرسلًا.

وسند الحديث فيه سعيد بن بشير وهو ضعيف، وقال أبو محمد الحاكم: سعيد بن بشير ليس بالقوي عندهم، وقال أبو أحمد بن

الباب الثامن: أقسام الحديث المشترك بين القبول والرد باعتبارات أخرى.

عدي الجرجاني: يهم في الشيء بعد الشيء ويغلط والغالب على حديثه الاستقامة والغالب عليه الصدق، وقال البيهقي: ضعيف، وذكره العقيلي في الضعفاء.

2- **المتابعة**: هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظًا ومعنى، أو معنى فقط، مع الاتحاد في الصحابي.

فالمتابعة تختلف عن الشاهد في كون المتابعة الصحابي فيها واحد، أما الشاهد فالصحابي يختلف، مثال المتابعة: ما رواه الترمذي من طريق شَرِيك عن المقداد بن شُريح عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: "مَنْ حَدَّثَكُم أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بَالَ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ مَا كَانَ يَبُولُ إلا قَاعِدًا".

وهذا الحديث ضعِّف لأنَّ في إسناده "شَرِيك" وهو ضعيف من سوء حفظه، فقد قال فيه ابن القاضي: فيه لين؛ لأن فيه شريكًا

الباب الثامن: أقسام الحديث المشترك بين القبول والرد باعتبارات أخرى.

القاضي وهو متكلم فيه بسوء الحفظ، قال الحاكم: ليس بالمتين، وقال أبو حاتم الرازي: صدوق له أغاليط، وقال أبو زرعة الرازي: كان كثير الخطأ، صاحب وهم، وهو يغلط أحيانًا، وقال أبو عيسى الترمذي: كثير الغلط والوهم، وقال الذهبي: العَلاَّمَةُ، الحَافِظ، القَاضِي، أَبُو عَبْدِ اللهِ النَّخَعِيُّ، أَحَدُ الأَعْلاَمِ، عَلَى لِيْنٍ مَا فِي حَدِيْثِهِ.

لكن هناك من تابع شريكًا في هذا الحديث، وهو سفيان الثوري، فقد جاء الحديث من طريق سفيان الثوري عن المقداد بن شُريح عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ونصُّه: قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْمِقْدَامِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: "مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم بَالَ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقْهُ، "مَا بَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَائِمًا مُنْذُ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ".

أنواع المتابعة: المتابعة نوعان: متابعة تامَّة، ومتابعة قاصرة.

الباب الثامن: أقسام الحديث المشترك بين القبول والرد باعتبارات أخرى.

أولاً: المتابعة التامة:

وهي الحديث المشارك لغيره في اللفظ أو المعنى، أو بهما معا، مع الاتحاد في الصحابي مع، كون المشاركة من أوَّل السند، أي تحصل المتابعة للراوي نفسه، فيرويها غيره بنفس سند الراوي الأوَّل.

مثال: ما رواهُ الشَّافعي في الأمِّ، عن مالِكٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ، عن ابنِ عمر، أَنَّ رَسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قالَ: "الشهرُ تِسْعٌ وعِشرون، فلا تَصوموا حتَّى تَروُا الهِلالَ، ولا تُفْطِرُوا حتَّى تَرَوْه، فإنْ غُمَّ عليكم فأَكْمِلوا العِدَّةَ ثلاثين.

قال ابن حجر العسقلاني: فهذا الحديث، بهذا اللفظ، ظن قوم أن الشافعي تفرَّدَ بهِ عن مالِكٍ، فعدَّوْهُ في غرائِبِه؛ لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسنادِ بلفظِ: "فإن غُمَّ علَيْكُم فاقْدُرُوا له"، لكنْ وجَدْنا للشَّافعيَّ متابِعًا، وهو عبدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ القَعْنَبِيُّ، كذلك أَخرجَهُ البُخَارِيّ عنهُ، عن مالك، وهذه متابَعَةٌ تامة.

الباب الثامن: أقسام الحديث المشترك بين القبول والرد باعتبارات أخرى.

فيلاحظ هنا قد تابع القعني وهو ثقة ثبت عدل، الشافعي في روايته: عن مالك عن ابن دينار عن ابن عمر، فرواه القعني بنفس السند عن مالك، وكانت المتابعة لفظا ومعنى، إلَّا أنَّ في رواية البخاري زيادة: "ليلة" بعد قوله: "تسع وعشرون" فزيادة لفظة "ليلة" ونكَّر لفظ ثلاثين، وعند الشافعي معرَّفة، وهذا لا يعدُّ من كبير الزيادة أو التَّغيير، فتعدُّ متابعة تامَّة باللفظ والمعنى.

ثانياً: المتابعة القاصرة:

هو الحديث المشارك لغيره في اللفظ أو المعنى، أو بهما معا، مع الاتحاد في الصحابي، مع عدم كون المشاركة أوَّل السند، أي تحصل المتابعة من شيخ الراوي أو شيخ شيخه.

مثاله: ما رواه ابن خزيمة في صحيحه من طريق عَاصِم بن مُحَمَّدٍ العُمَرِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى

الباب الثامن: أقسام الحديث المشترك بين القبول والرد باعتبارات أخرى.

الله عليه وسلم: "الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا ثَلَاثِينَ، وَالشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا، وَيَعْقِدُ فِي الثَّالِثَة، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا ثَلَاثِينَ" وَفِي خَبَرِ ابْنِ فُضَيْلٍ: "ثُمَّ طَبَّقَ بِيَدِهِ، وَأَمْسَكَ وَاحِدَةً مِنْ أَصَابِعِهِ فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَثَلَاثِينَ".

هذه متابعة قاصرة لحديث الشافعي السابق، فلو تلاحظ أنَّ السنَّد مختلف مع أنَّ الصحابي نفسه، فالأوَّل: عن مالك عن ابن دينار عن ابن عمر، والثاني: عن عاصم عن أبيه عن ابن عمر، وهذه المتابعة قاصرة وهي بالمعنى، إذ أنَّ اللفظ اختلف، وكلُّ ما سبق من بحث وجمع طرق وغيره يسمَّى بالاعتبار.

3- **الاعتبار**: الاعتبار: هو التتبُّع، والسبر، والبحث، والنظر، والموازنة بين طرق الحديث لتقويته أو عدم ذلك، وهو نتيجة الاعتبار.

الباب الثامن: أقسام الحديث المشترك بين القبول والرد باعتبارات أخرى.

فائدة الاعتبار:

هو الوقوف على الطرق التي تصلح لتقوية الأحاديث الضعيفة، أو الحسان، وما لا يصلح للتقوية، لذا أحيانًا يقول أهل الحديث: هذا صالح للاعتبار، وهذا غير صالح للاعتبار، وكذلك بالاعتبار يُعلم هل هذا الحديث من قبيل المتواتر الذي رواه الجماعة، أو من قبيل الآحاد، وهل له طريق واحد فيكون غريبًا، أو له أكثر من طريق فيكون من قبيل العزيز، أو المشهور، وكلُّ هذا لا يكون إلَّا بالاعتبار.

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

أولاً: طرق تحمل الأداء: أو بمصطلح آخر كَيْفِيَّةُ سَمَاعِ الْحَدِيثِ وَتَحَمُّلِهِ وَضَبْطِهِ:

1- حكم كتابة الحديث:

اختلف السلف من الصحابة والتابعين في كتابة الحديث على أقوال:

أ- فكرهها بعضهم: منهم: ابن عُمر، وابن مسعود، وزيد بن ثابت.

ب- وأباحها بعضهم: منهم: عبد الله بن عمرو، وأنس، وعمر بن عبد العزيز، وأكثر الصحابة.

جـ- ثم أجمعوا بعد ذلك على جوازها: وزال الخلاف، ولو لم يدون الحديث في الكتب لضاع في الأعصار المتأخرة.

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

وسبب الخلاف في حكم كتابته أنه وردت أحاديث متعارضة في الإباحة والنهي، فمنها:

أ- **حديث النهي**: ما رواه مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تكتبوا عني، ومن كتب عَنِّي غير القرآن فليمحه".

ب- **حديث الإباحة**: ما أخرجه البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "اكتبوا لأبي شاهٍ" ٢، وهناك أحاديث أخرى في إباحة الكتابة، منها: الإذن لعبد الله بن عمرو بكتابة الحديث.

٣- الجمع بين أحاديث الإباحة وبين أحاديث النهي: لقد جمع العلماء بين أحاديث النهي وبين أحاديث الإباحة على وجوه، منها:

أ- قال بعضهم: الإذن بالكتابة لمن خيف نسيانه للحديث، والنهي لمن أمن النسيان، وخيف عليه اتكاله على الخط إذا كتب.

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

ب- وقال بعضهم: جاء النهي حين خيف اختلاطه بالقرآن، ثم جاء الإذن بالكتابة حين أمن ذلك، وعلى هذا يكون النهي منسوخا.

2- اصطلاحات في كتابة ألفاظ الأداء وغيرها:

غلب على كثير من كتاب الحديث الاقتصار على الرمز في ألفاظ الأداء، فمن ذلك أنهم يكتبون:

أ- حدثنا: "ثنا" أو "نا".

ب- أخبرنا: "أنا" أو "أرنا"، فينبغي أن يتلفظ بها كاملة عند قراءتها، ولا يجوز له أن ينطق بها كما هي مرسومة.

ج- تحويل الإسناد إلى إسناد آخر: يرمزون له بـ "ح" وينطق القارئ بها هكذا "حا".

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

د- جرت العادة بحذف كلمة "قال" ونحوها بين رجال الإسناد خطًّا، وذلك لأجل الاختصار، لكن التلفظ بها، مثل "حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك" فينبغي أن تقول: "قال: أخبرنا مالك" كما جرت العادة بحذف "أنه" في أواخر الإسناد اختصارا.

3- كيفية سماع الحديث وتحمله، وصفة ضبطه:

ومعنى "كيفية سماع الحديث": أي بيان ما ينبغي وما يشترط فيمن يريد سماع الحديث من الشيوخ سماعَ روايةٍ وتحمُّلٍ؛ ليؤديه فيما بعد لغيره، وذلك مثل اشتراط سن معينة وجوبا، أو استحبابا.

والمراد "بتحمله" بيان طرق أخذه وتلقيه عن الشيوخ، والمراد "بصفة ضبطه" بيان كيف يضبط الطالب ما تلقاه من الحديث ضبطا يؤهله لأن يرويه لغيره على شكل يُطمَأَنُّ إليه.

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

قال العلماء: لا يشترط لتحمل الحديث الإسلام والبلوغ على الصحيح، لكن يشترط ذلك للأداء، وبناء على ذلك فتقبل رواية المسلم البالغ ما تحمله من الحديث قبل إسلامه، أو قبل بلوغه، لكن لا بد من التمييز بالنسبة لغير البالغ.

وقيل إنه يشترط لتحمل الحديث البلوغ، ولكنه قول غير معتمد؛ لأن المسلمين قبلوا رواية صغار الصحابة، كالحسن، وابن عباس، وغيرهما من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ أو بعده.

متى يستحب الابتداء بسماع الحديث؟

أ- قيل يستحب أن يبتدئ الطالب بسماع الحديث في سن الثلاثين، وعليه أهل الشام.

ب- وقيل في سن العشرين، وعليه أهل الكوفة.

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

ج- وقيل في سن العاشرة، وعليه أهل البصرة.

د- والصواب في الأعصار المتأخرة التبكير بسماع الحديث من حين يصح سماعه؛ لأن الحديث منضبط في الكتب.

4- طرق التحمل، وصيغ الأداء:

١ - السماع من لفظِ الشيخ:

وهو أن يقرأ الشيخ، ويسمع الطالب؛ سواء قرأ الشيخ من حفظه، أو كتابه، وسواء سمع الطالب، وكتب ما سمعه، أو سمع فقط ولم يكتب، وهو أعلى أقسام طرق التحمل عند الجماهير، مثل: "سمعت، أو حدثني، أو أخبرني، أو أنبأني، أو قال لي، أو ذكر لي".

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

٢ـ القراءة على الشيخ:

ويسميها أكثر المحدثين "عرضا"، وهي أن يقرأ الطالب، والشيخ يسمع؛ سواء قرأ الطالب، أو قرأ غيره وهو يسمع، وسواء كانت القراءة من حفظ، أو من كتاب، وسواء كان الشيخ يتبع للقارئ من حفظه، أو أمسك كتابه هو، أو ثقةٌ غيرُهُ.

٣ـ الإجازة:

وهي الإذن بالرواية، لفظا أو كتابة، كأن يقول الشيخ لأحد طلابه: "أجزت لك أن تروي عني صحيح البخاري".

4ـ المناولة:

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

المناولة نوعان

١- **مقرونة بالإجازة**: وهي أعلى أنواع الإجازة مطلقا، مثل: أن يدفع الشيخ إلى الطالب كتابه، ويقول له: هذا روايتي عن فلان، فارْوِهِ عني، ثم يبقيه معه تمليكا، أو إعارة؛ لينسخه، تجوز الرواية بها، وهي أدنى مرتبة من السماع، والقراءة على الشيخ.

٢- **مجردة عن الإجازة**: مثل أن يدفع الشيخ إلى الطالب كتابه مقتصرا على قوله: هذا سماعي، لا تجوز الرواية بها على الصحيح.

٥- الكتابة:

وهي أن يكتب الشيخ مسموعه لحاضر، أو غائب، بخطه، أو أمره، وهي نوعان:

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

١- **مقرونة بالإجازة**: كأجزتك ما كتبت لك أو إليك، ونحو ذلك، فالرواية بها صحيحة، وهي في الصحة والقوة كالمناولة المقرونة.

٢- **مجردة عن الإجازة**: كأن يكتب له بعض الأحاديث، ويرسلها له، ولا يجيزه بروايتها، فمنع الرواية بها قوم، وأجازها آخرون.

والصحيح الجواز عند أهل الحديث؛ لإشعارها بمعنى الإجازة.

٦- الإعلام:

وهي أن يخبر الشيخ الطالب أن هذا الحديث أو هذا الكتاب سماعه، اختلف العلماء في حكم الرواية بالإعلام على قولين:

١- **الجواز**: وهو قول كثير من أصحاب الحديث والفقه والأصول.

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

٢- **عدم الجواز**: وهو قول غير واحد من المحدثين وغيرهم، وهو الصحيح؛ لأنه قد يعلم الشيخ أن هذا الحديث روايته، لكن لا تجوز لخلل فيه، نعم لو أجاز بروايته جازت روايته.

٧- الوصية:

مثل أن يوصي الشيخ عند موته، أو سفره لشخص بكتاب من كتبه التي يرويها، وحكم الرواية بها:

١- **الجواز**: وهو قول لبعض السلف، وهو غلط؛ لأنه أوصى له بالكتاب، ولم يوصِ له بروايته.

٢- **عدم الجواز**: وهو الصواب.

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

٨- الوِجَادَةُ:

وهي أن يجد الطالب أحاديث بخط شيخ يرويها، يعرف الطالب خطه، وليس له سماع منه، ولا إجازة، حكم الرواية بها: الرواية بالوجادة من باب المنقطع، لكن فيها نوع اتصال، مثل يقول الواجد: "وجدت بخط فلان، أو قرأت بخط فلان كذا" ثم يسوق الإسناد والمتن.

ثانياً: مواضيع متفرقة في علم الحديث:

1- في صِفَةُ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ:

وهي بيان الكيفية التي يروى بها الحديث، والآداب التي ينبغي التحلي بها، وما يتعلق بذلك، قَالَ اِبْنُ الصَّلَاحِ : شَدَّدَ قَوْمٌ فِي

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

فالرِّوَايَةِ، ًاشْتَرَطَ بَعْضُهُمْ أَنْ تَكُونَ الرِّوَايَةُ مِنْ حِفْظِ الرَّاوِي أَوْ تَذَكُّرِهِ، وَحَكَاهُ عَنْ مَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي بَكْرٍ الصَّيْدَلَانِيِّ المَرْوَزِيِّ، وَاكْتَفَى آخَرُونَ، وَهُمْ الْجُمْهُورُ، بِثُبُوتِ سَمَاعِ الرَّاوِي لِذَلِكَ الَّذِي يَسْمَعُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ بِخَطِّ غَيْرِهِ، وَإِنْ غَابَتْ عَنْهُ النُّسْخَةُ، إذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَى الظَّنِّ سَلَامَتَهَا مِنْ التَّبْدِيلِ وَالتَّغْيِيرِ، وَتَسَاهَلَ آخَرُونَ فِي الرِّوَايَةِ مِنْ نُسَخٍ لَمْ تُقَابَلْ، وبِمُجَرَّدِ قَوْلِ الطَّالِبِ "هَذَا مِنْ رِوَايَتِكَ" مِنْ غَيْرِ تَثَبُّتٍ، وَلَا نَظَرٍ فِي النُّسْخَةِ، وَلَا تَفَقُّدِ طَبَقَةِ سَمَاعِهِ.

مسألة: حكم رواية الضرير الذي لا يحفظ ما سمعه:

إذا استعان الضرير الذي لا يحفظ ما سمعه بثقة في كتابة الحديث الذي سمعه، وضبطه، والمحافظة على الكتاب، واحتاط عند القراءة عليه بحيث يغلب على ظنه سلامته من التغيير، صحت روايته عند الأكثر، ويكون كالبصير الأمي الذي لا يحفظ.

وأما روايته الحديث بالمعنى: فإن كان الراوي غير عالم ولا عارف بما يحيل المعنى: فلا خلاف أنه لا تجوز له روايته لهذا

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

الحديث بهذه الصفة وأما إذا كان عالماً بذلك، بصيراً بالألفاظ ومدلولاتها، وبالمترادف من الألفاظ ونحو ذلك -: فقد جوز ذلك جمهور الناس سلفاً وخلفاً وعليه العمل، كما هو المشاهد في الأحاديث الصحاح وغيرها، فإن الواقعة تكون واحدة، وتجيء بألفاظ متعددة، من وجوه مختلفة متباينة.

رواية الحديث بالمعنى، وشروطها:

اختلف السلف في رواية الحديث بالمعنى، فمنهم من منعها، ومنهم من جوزها.

أ- فمنعها فريق من أصحاب الحديث والفقه والأصول، منهم ابن سيرين، وأبو بكر الرازي.

ب- أجازها جمهور السلف والخلف من المحدثين وأصحاب الفقه والأصول منهم الأئمة الأربعة، لكن إذا قطع الراوي بأداء المعنى

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

وهل يجوز اختصار الحديث، فيحذف بعضه، إذا لم يكن المحذوف متعلقاً بالمذكور؟ على قولين: فالذي عليه صنيع أبي عبد الله البخاري: اختصار الأحاديث في كثير من الأماكن، وأما مسلم فإنه يسوق الحديث بتمامه، ولا يقطعه. ولهذا رجحه كثير من حفاظ المغاربة، واستروح إلى شرحه آخرون، لسهولة ذلك بالنسبة إلى صحيح البخاري وتفريقه الحديث في أماكن متعددة بحسب حاجته إليه.

وكذلك أيضاً: ينبغي لطالب الحديث أن يكون عارفاً بالعربية، قال الأصمعي: أخشى عليه إذا لم يعرف العربية أن يدخل في قوله: " من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار "، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يلحن، وأما التصحيف، فدواؤه أن يتلقاه من أفواه المشايخ الضابطين، وكذلك إذا روى حديثاً بسنده، ثم أتبعه بإسناد له آخر، وقال في آخره: مثله أو نحوه، فهل يجوز رواية لفظ الحديث الأول بإسناد الثاني؟ قال شعبة: لا، وقال الثوري: نعم وقال بن معين: يجوز في قوله مثله، ولا يجوز في نحوه

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

2- في آدَابُ طَالِبِ الْحَدِيثِ والْمُحَدِّثِ:

أولاً: ما ينبغي أن يتحلى به المحدث من آداب:

أ- تصحيح النية وإخلاصها، وتطهير القلب من أغراض الدنيا، كحب الرئاسة أو الشهرة.

ب- أن يكون أكبر همه نشر الحديث، والتبليغ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، مبتغيا من الله جزيل الأجر.

ج- ألا يحدِّث بحضرة من هو أولى منه؛ لسنه أو علمه.

د- أن يرشد من سأله عن شيء من الحديث -وهو يعلم أنه موجود عند غيره- إلى ذلك الغير.

هـ- ألا يمتنع من تحديث أحد؛ لكونه غير صحيح النية؛ فإنه يرجى له صحتها.

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

ثانياً: آدَابُ طَالِبِ الْحَدِيثِ :

هناك آداب التي يشترك فيها مع المحدِّث وهي:

أ- تصحيح النية، والإخلاص لله تعالى في طلبه.

ب- الحذر من أن تكون الغاية من طلبه التوصل إلى أغراض الدنيا.

جـ- العمل بما يسمعه من الأحاديث.

أما الآداب التي ينفرد بها عن المحدِّث:

أ- أن يسأل الله تعالى التوفيق والتسديد والتيسير والإعانة على ضبطه الحديث وفهمه.

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

ب- أن ينصرف إليه بكليته، ويفرغ جهده في تحصيله.

ج- أن يبدأ بالسماع من أرجح شيوخ بلده إسنادا وعلما ودينا.

د- أن يعظم شيخه، ومن يسمع منه، ويوقره، فذلك من إجلال العلم، وأسباب الانتفاع، وأن يتحرى رضاه، ويصبر على جفائه لو حصل.

هـ- أن يرشد زملاءه وإخوانه في الطلب إلى ما ظفر به من فوائد، ولا يكتمها عنهم؛ فإن كتمان الفوائد العلمية عن الطلبة لؤم يقع فيه جهلة الطلبة الوضعاء؛ لأن الغاية من طلب العلم نشره.

و- ألا يمنعه الحياء أو الكبر من السعي في السماع والتحصيل وأخذ العلم، ولو ممن هو دونه في السن، أو المنزلة.

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

3- مَعْرِفَةُ الْإِسْنَادِ الْعَالِي وَالنَّازِلِ:

وَلَمَّا كَانَ الْإِسْنَادَ مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ أُمَّةٍ مِنَ الْأُمَمِ يُمْكِنُهَا أَنْ تُسْنِدَ عَنْ نَبِيِّهَا إِسْنَادًا مُتَّصِلًا غَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ فَلِهَذَا كَانَ طَلَبُ الْإِسْنَادِ الْعَالِي مُرَغَّبًا فِيهِ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ الْإِسْنَادُ الْعَالِي سُنَّةٌ عَمَّنْ سَلَفَ، وَقِيلَ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ مَا تَشْتَهِي؟ قَالَ: "بَيْتٌ خَالِي وَإِسْنَادٌ عَالِي"، وَلِهَذَا تَدَاعَتْ رَغَبَاتُ كَثِيرٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ النُّقَّادِ وَالْجَهَابِذَةِ الْحُفَّاظِ إِلَى الرِّحْلَةِ إِلَى أَقْطَارِ الْبِلَادِ، طَلَبًا لِعُلُوِّ الْإِسْنَادِ.

أولا: الإسناد العالي: هو الذي قل عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يَرِدُ به ذلك الحديث بعدد أكثر.

يقسم العلوُّ إلى خمسة أقسام، واحد منها علوٌّ مطلق، والباقي علوٌّ نسبي. وهي:

أ- القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسناد صحيح نظيف: وهذا هو العلوُّ المطلق، وهو أجلُّ أقسام العلوِّ.

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

ب- القرب من إمام من أئمة الحديث: وإن كثر بعده العدد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. مثل القرب من الأعمش، أو ابن جريج، أو مالك، أو غيرهم، مع الصحة ونظافة الإسناد أيضا.

جـ- القرب بالنسبة إلى رواية أحد الكتب الستة، أو غيرها من الكتب المعتمدة، وهو ما كثر اعتناء المتأخرين به من الموافقة، والأبدال، والمساواة، والمصافحة.

١- **الموافقة**: وهي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه بعدد أقل مما لو روى من طريقه عنه.

٢- **البدل**: هو الوصول إلى شيخ شيخ أحد المصنفين من غير طريقه، بعدد أقل مما لو روى من طريقه عنه.

٣- **المساواة**: هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره، مع إسناد أحد المصنفين.

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

٤- **المصافحة**: هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره، مع إسناد تلميذ أحد المصنفين، وسميت مصافحة؛ لأن العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا.

د- العلو بتقدم وفاة الراوي: ومثاله ما قاله النووي: "فما أرويه عن ثلاثة عن البيهقي، عن الحاكم، أعلى من أن أرويه عن ثلاثة، عن أبي بكر بن خلف، عن الحاكم؛ لتقدم وفاة البيهقي، عن ابن خلف".

هـ- العلو بتقديم السماع: أي بتقدم السماع من الشيخ. فمن سمع منه متقدما كان أعلى ممن سمع منه بعده.

ثانيا: الإسناد النازل: هو الذي كثر عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أقل.

أقسام النزول خمسة، وتعرف من ضدها، فكل قسم من أقسام العلو ضد قسم من أقسام النزول.

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

4- مَعْرِفَةُ نَاسِخِ الْحَدِيثِ وَمَنْسُوخِهِ:

معرفة الناسخ والمنسوخ من الحديث فن من أهم فنونه وأدقها وأصعبها قال الزهري "أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ الحديث من منسوخه"، والإمام الشافعي رضي الله عنه كان له يد طولي في هذا الفن قال أحمد بن حنبل لابن وارةَ وقد قدم من مصر "كتبت كتب الشافعي؟ ! " قال "لا" قال "فرطت" ما علمنا المجمل من المفسر ولا ناسخ الحديث من منسوخه، حتى جالسنا الشافعي".

ثم الناسخ قد يعرف من رسول الله صلى الله عليه وسلم، كقوله: " كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها " ونحو ذلك، وأما قول الصحابي: " هذا ناسخ هذا، فلم يقبله كثير من الأصوليين، لأنه يرجع إلى نوع من الاجتهاد، وقد يخطئ فيه، وقبلوا قوله: " هذا كان قبل هذا "، لأنه ناقل. وهو ثقة مقبول الرواية.

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

5- مَعْرِفَةُ ضَبْطِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ مَتْنًا وَإِسْنَادًا وَالِاحْتِرَازُ مِنْ التَّصْحِيفِ فِيهِمَا:

فَقَدْ وَقَعَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ كَثِيرٌ لِجَمَاعَةٍ مِنَ الْحُفَّاظِ وَغَيْرِهِمْ، مِمَّنْ تَرَسَّمَ بِصِنَاعَةِ الْحَدِيثِ، وَأَكْثَرُ مَا يَقَعُ ذَلِكَ لِمَنْ أَخَذَ مِنْ الصُّحُفِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْخٌ حَافِظٌ يُوقِفُهُ عَلَى ذَلِكَ، وقد قسمه الحافظ ابن حجر إلى قسمين: فجعل ما كان فيه تغيير حرف أو حروف بتغيير النقط مع بقاء صورة الخط: تصحيفاً وما كان فيه ذلك في الشكل: تحريفاً وهو اصطلاح جديد.

وهذا التصحيف والتحريف قد يكون في الإسناد أو في المتن من القراءة في الصحف وقد يكون أيضا من السماع لاشتباه الكلمتين على السامع، وقد يكون أيضا في المعني ولكنه ليس من التصحيف علي الحقيقة بل هو من باب الخطأ في الفهم.

فمن ذلك: العوام بن مرُاجِم -بالراء والجيم- القيسي يروي عن أبي عثمان النهدي روى عنه شعبة صحف يحيي بن معين في أسم أبيه فقال "مزاحم" بالزاي والحاء المهملة.

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

6- مَعْرِفَةُ مُخْتَلِفِ الْحَدِيثِ:

صَنَّفَ فِيهِ الشَّافِعِيُّ فَصْلًا طَوِيلًا مِنْ كِتَابِهِ "الْأُمِّ" نَحْوًا من مجلد وكذلك ابن قتيبة، له فيه مجلد مفيد.

والتعارض بين الحديثين: قد يكون بحيث لا يمكن الجمع بينهما بوجه، كالناسخ والمنسوخ، فيصار إلى الناسخ ويترك المنسوخ. وقد يكون بحيث يمكن الجمع، ولكن لا يظهر لبعض المجتهدين، فيتوقف حتى يظهر له وجه الترجيح بنوع من أقسامه، أو يهجم فيفتي بواحد منهما، أو يفتي بهذا في وقت، وبهذا في وقت، كما يفعل أحمد في الروايات عن الصحابة.

7- مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم أَجْمَعِينَ والتَّابِعِينَ:

أولا: معرفة الصحابة: الصَّحَابِيُّ: مَنْ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي حَالِ إِسْلَامِ الرَّائِي، وَإِنْ لَمْ تَطُلْ صُحْبَتُهُ لَهُ، وَإِنْ لم

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

يَرْوِ عَنْهُ شَيْئًا هَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، سَلَفًا وَخَلَفًا، وَقَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّ مُجَرَّدَ الرُّؤْيَةِ كَافٍ فِي إِطْلَاقِ الصُّحْبَةِ: كَالْبُخَارِيُّ وَأَبُو زُرْعَة، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِمَّنْ صَنَّفَ فِي أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ، كَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَابْنُ مَنْدَة وَأَبِي مُوسَى الْمَدِينِيِّ، وَابْنُ الْأَثِيرِ فِي كِتَابِهِ "الْغَابَةُ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ"، وَهُوَ أَجْمَعُهَا وَأَكْثَرُهَا فَوَائِدَ وَأَوْسَعُهَا.

والصحابة كلهم عدول عند أهل السنة والجماعة، لما أثنى الله عليهم في كتابه العزيز، وبما نطقت به السنة النبوية في المدح لهم في جميع أخلاقهم وأفعالهم، وما بذلوه من الأموال والأرواح بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، رغبة فيما عند الله من الثواب الجزيل، والجزاء الجميل، وأما ما شَجَرَ بينهم بعده عليه الصلاة والسلام، فمنه ما وقع عن غير قصد، كيوم الجمل، ومنه ما كان عن اجتهاد، كيوم صفين، والاجتهاد يخطئ ويصيب، ولكن صاحبه معذور وإن أخطأ، ومأجور أيضاً، وأما المصيب فله أجران اثنان، وكان علي وأصحابه أقرب إلى الحق من معاوية وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين.

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

وتُعرف صحبة الصحابي تارة بالتواتر، وتارة بأخبار مستفيضة، وتارة بشهادة غيره من الصحابة له، وتارة بروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم سماعاً أو مشاهدة مع المعاصرة.

ثانيا: مَعْرِفَةُ التَّابِعِينَ: قَالَ الْخَطِيبُ البغدادي: التَّابِعِيُّ: مَنْ صَحِبَ الصَّحَابِيَّ، وَفِي كَلَامِ الْحَاكِمِ مَا يَقْتَضِي إِطْلَاقَ التَّابِعِيِّ عَلَى مَنْ لَقِيَ الصَّحَابِيَّ وَرَوَى عَنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَصْحَبْهُ.

وَقَدْ قَسَّمَ الْحَاكِمُ طَبَقَاتِ التَّابِعِينَ إِلَى خَمْسَ عَشْرَةَ طَبَقَةً فَذَكَرَ أَنَّ أعلاهم من روى عن العشرة، وذكر منهم: سعيد بن المسيب، وقيس بن أبي حازم، وغيرهم.

وأما المُخَضْرَمون هم: الذين أسلموا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

8- مَعْرِفَةُ رِوَايَةِ الْأَكَابِرِ عَنْ الْأَصَاغِرِ:

معنى الأكابر: رواية الشخص عمن هو دونه في السن والطبقة، أو في العلم والحفظ، وَمِنْ أَجَلِّ مَا يُذْكَرُ فِي هَذَا الْبَابِ مَا ذَكَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي خُطْبَتِهِ عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ ما أَخْبَرَهُ بِهِ عَنْ رُؤْيَته الدَّجَّالِ فِي تِلْكَ الْجَزِيرَةِ الَّتِي فِي الْبَحْرِ وَالْحَدِيثُ الصَّحِيحِ، قال ابن الصلاح: وفى التنبيه على ذلك من الفائدة معرفة قدر الراوي على المروي عنه.

يمكن أن نقسم رواية الأكابر عن الأصاغر إلى ثلاثة أقسام، وهي:

أ- أن يكون الراوي أكبر سنا، وأقدم طبقة من المروي عنه. "أي مع العلم والحفظ أيضا".

ب- أن يكون الراوي أكبر قدرا لا سنا من المروي عنه، كحافظ عن شيخ كبير غير حافظ مثل: رواية مالك عن عبد الله بن دينار

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

جـ- أن يكون الراوي أكبر سنا وقدرا من المروي عنه، أي أكبر وأعلم منه، مثل: رواية البرقاني، عن الخطيب.

9- مَعْرِفَةُ الْمُدَبَّجِ:

وَهُوَ رِوَايَةُ الْأَقْرَانِ سِنًّا وَسَنَدًا وَاكْتَفَى الْحَاكِمُ بِالْمُقَارِبَةِ فِي السَنَدِ، وَإِنْ تَفَاوَتَتْ الْأَسْنَانُ فَمَتَى رَوَى كُلٌّ مِنْهُمَا عَنْ الْآخَرِ سُمِّيَ مُدَبَّجًا كَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ، فَمَا لَمْ يَرْوِ كل عَنْ الْآخَرِ لَا يُسَمَّى مُدَبَّجًا.

10- مَعْرِفَةُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنْ الرُّوَاةِ:

من فوائده: ألا يظن من ليس بأخٍ أخًا عند الاشتراك في اسم الأب، مثل: عبد الله بن دينار، وعمر بن دينار فالذي لا يدري يظن أنهما أخوان، مع أنهما ليسا بأخوين، وإن كان اسم أبيهما واحدا، وَقَدْ صَنَّفَ فِي ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ.

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

الحادي عشر: مَعْرِفَةُ رِوَايَةِ الْآبَاءِ عَنْ الْأَبْنَاءِ ورِوَايَةُ الْأَبْنَاءِ عَنْ الْآبَاءِ:

أولا: رِوَايَةِ الْآبَاءِ عَنْ الْأَبْنَاءِ: وهو أن يوجد في سند الحديث أب يروي الحديث عن ابنه، وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ الْخَطِيبُ البغدادي كِتَابًا.

وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو الْفَرَجِ بْنُ الْجَوْزِيِّ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَوَى عَنِ ابْنَتِهِ عَائِشَةَ وَرَوَتْ عَنْهَا أُمُّهَا أُمُّ رُومَانٍ أَيْضًا.

ثانيا: روَايَةُ الْأَبْنَاءِ عَنْ الْآبَاءِ: وهو أن يوجد في سند الحديث ابن يروي الحديث عن أبيه فقط، أو عن أبيه، عن جده، مِثْلُ بَهْزِ بْنِ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ الْقُشَيْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مُعَاوِيَةَ.

وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ الْحَافِظُ أَبُو نَصْرٍ الْوَائِلِيُّ كِتَابًا حَافِلًا، وَزَادَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَشْيَاءَ مُهِمَّةً نَفِيسَةً.

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

الثاني عشر: مَعْرِفَةُ رِوَايَةِ السَّابِقِ وَاللَّاحِق:

معناه أن يشترك في الرواية عن شيخ اثنان تباعد ما بين وفاتيهما، وَقَدْ أَفْرَدَ لَهُ الْخَطِيبُ كِتَابًا وَهَذَا إِنَّمَا يَقَعُ عِنْدَ رِوَايَةِ الْأَكَابِرِ عَنْ الْأَصَاغِرِ ثُمَّ يَرْوِي عَنْ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ مُتَأَخِّرٌ، مَا رَوَى الزُّهْرِيُّ عَنْ تِلْمِيذِهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَقَدْ تُوُفِّيَ الزُّهْرِيُّ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ.

الثالث عشر: مَعْرِفَةُ مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلَّا رَاوٍ وَاحِدٌ مِنْ صَحَابِيٍّ وَتَابِعِيٍّ وَغَيْرِهِمْ:

لمُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ مصنفٌ فِي ذَلِكَ ،تفَرَّدَ عَامِرٌ الشَّعْبِيُّ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ: عَامِرُ بْنُ شَهْرٍ وَتَفَرَّدَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ بْنِ حَزْنٍ بِالرِّوَايَةِ عَنْ أَبِيهِ، وَكَذَلِكَ حَكِيمُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ، وقال الحاكم: وقد تفرد مالك عن زهاء عشرة من شيوخ المدينة، لم يرو عنهم غيره.

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

الرابع عشر: مَعْرِفَةُ مَنْ لَهُ أَسْمَاءٌ مُتَعَدِّدَةٌ:

فَيَظُنُّ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّهُمْ أَشْخَاصٌ عَدِّةٌ، أَوْ يُذْكَرُ بِبَعْضِهَا، أَوْ بِكُنْيَتِهِ، فَيَعْتَقِدُ مَنْ لَا خِبْرَةَ لَهُ أَنَّهُ غَيْرُهُ، وَأَكْثَرُ مَا يَقَعُ ذَلِكَ مِنَ الْمُدَلِّسِينَ، يُغَرِّبُونَ بِهِ عَلَى النَّاسِ، فَيَذْكُرُونَ الرَّجُلَ بِاسْمٍ لَيْسَ هُوَ مَشْهُورًا بِهِ، أَوْ يُكَنُّونَهُ، لِيُبْهِمُونهُ عَلَى مَنْ لَا يَعْرِفُهَا، وَذَلِكَ كَثِيرٌ.

وَقَدْ صَنَّفَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ الْمِصْرِيُّ فِي ذَلِكَ كِتَابًا، وَصَنَّفَ النَّاسُ كُتُبَ الْكُنَى، ومِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ: مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْكَلْبِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، لَكِنَّهُ عَالِمٌ بِالتَّفْسِيرِ وَبِالْأَخْبَارِ فَمِنْهُمْ مَنْ يُصَرِّحُ بِاسْمِهِ هَذَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ حماد بْنُ السَّائِبِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُكَنِّيهِ بِأَبِي النَّضْرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُكَنِّيهِ بِأَبِي سَعِيدٍ، وَكَذَلِكَ سَالِمٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ الْمَعْرُوفُ بِسَبَلَانَ، الَّذِي يَرْوِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَنْسُبُونَهُ فِي وَلَائِهِ إِلَى جِهَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ وَهَذَا كَثِيرٌ جِدًّا.

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

الخامس عشر: مَعْرِفَةُ الْأَسْمَاءِ الْمُفْرَدَةِ وَالْكُنَى الَّتِي لَا يَكُونُ مِنْهَا فِي كُلِّ حَرْفٍ سِوَاهُ:

وَقَدْ صَنَّفَ فِي ذَلِكَ الْحَافِظُ أَحْمَدُ بْنُ هَارُونَ الْبَرْدِيجِيُّ وَغَيْرُهُ وَيُوجَدُ ذَلِكَ كَثِيرًا فِي كِتَابِ "الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ" لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَغَيْرِهِ، وَفِي كِتَابِ "الْإِكْمَالِ" لِأَبِي نَصْرٍ بْنِ مَاكُولَا كَثِيرًا، وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ طَائِفَةً مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُفْرَدَةِ، مِنْهُمْ "أَحْمَدُ" بِالْجِيمِ "بْنُ عُجَيَّانَ" عَلَى وَزْنِ "عُلَيَّانَ"، وغير ذلك كثير من الأمثلة يرجع اليها الطالب للاستفادة.

السادس عشر: مَعْرِفَةُ الْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى والأَلقَابِ ومَنْ اُشْتُهِرَ بِالِاسْمِ دُونَ الْكُنْيَةِ:

أولا: مَعْرِفَةُ الْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى: بمعنى أن نفتش عن أسماء من اشتهروا بكناهم، حتى نعرف الاسم غير المشهور لكل منهم، وَقَدْ صَنَّفَ فِي ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحُفَّاظِ، مِنْهُمْ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالدُّولَابِيُّ ، وَابْنُ مَنْدَهْ، وَالْحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ الْحَافِظُ، وَكِتَابُهُ فِي ذَلِكَ مُفِيدٌ جِدًّا كَثِيرُ النَّفْعِ، وَطَرِيقَتُهُمْ أَنْ يَذْكُرُوا الْكُنْيَةَ وَيُنَبِّهُوا عَلَى اسم صَاحِبِهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُعْرَفُ اِسْمُهُ، وَمِنْهُمْ

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

مَنْ يُخْتَلَفُ فِيه، وَقَدْ قَسَّمَهُمْ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ إِلَى أَقْسَامٍ عِدَّةٍ: **الأول**: مَنْ لَيْسَ لَهُ اِسْمٌ سِوَى الْكُنْيَةِ، كَأَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ الْمَخْزُومِيِّ الْمَدَنِيِّ، أَحَدِ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ، وَيُكَنَّى بِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَيْضًا، **الثاني** : من لا يعرف بغير كنيته، ولم يوقف على اسمه، منهم: أبو أُناس بالنون الصحابي، **الثالث**: من له كنيتان، إحداهما لقب، مثاله: علي بن أبي طالب، كنيته أبو الحسن، ويقال له " أبو تراب " لقباً، **الرابع** : من له كنيتان، كابن جريج، كان يكنى بأبي خالد، وبأبي الوليد، **الخامس** : من له اسم معروف، ولكن اختلف في كنيته، فاجتمع له كنيتان وأكثر، مثاله: زيد بن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد اختلف في كنيته، فقيل: أبو خارجة، وقيل: أبو زيد، **السادس** : من عرفت كنيته واختلف في اسمه، كأبي هريرة رضي الله عنه: اختلف في اسمه واسم أبيه على أزيد من عشرين قولاً، **السابع** : من اختلف في اسمه وفي كنيته، وهو قليل، كـ"سفينة"، قيل: اسمه مهران، وقيل: عمير، وقيل: صالح، وكنيته، قيل: أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو البختري، الثامن : من اشتهر باسمه وكنيته، كالأئمة الأربعة: أبو عبد الله مالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وأبو حنيفة: النعمان بن ثابت. وهذا كثير، التاسع : من اشتهر

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

بكنيته دون اسمه، وكان اسمه معيناً معروفاً كأبي إدريس الخَوْلاني عائذ الله بن عبد الله.

ثانيا: مَعرِفَةُ الأَلقَابِ: والمراد بهذا البحث التفتيش عن ألقاب المحدثين ورواة الحديث، لمعرفتها وضبطها.

وَقَد صَنَّفَ فِي ذَلِكَ غَيرُ وَاحِدٍ، مِنهُم أَبُو بَكرٍ أَحمَدُ بنُ عَبدِ الرَّحمَنِ الشِّيرَازِيُّ، وَكِتَابُهُ فِي ذَلِكَ مُفِيدٌ كَثِيرُ النَّفعِ ثُمَّ أَبُو الفَضلِ اِبنُ الفَلَكِيِّ الحَافِظُ، وَفَائِدَةُ التَّنبِيهِ عَلَى ذَلِكَ أَن لَا يُظَنَّ أَنَّ هَذَا اللَّقَبَ لِغَيرِ صَاحِبِ الاسمِ، وَإِذَا كَانَ اللَّقَبُ مَكرُوهًا إِلَى صَاحِبِهِ فَإِنَّمَا يَذكُرُهُ أَئِمَّةُ الحَدِيثِ عَلَى سَبِيلِ التَّعرِيفِ وَالتَّمييزِ، لَا عَلَى وَجهِ الذَّمِّ وَاللَّمزِ وَالتَّنَابُزِ.

ثالثاً: معرفة مَنْ اُشْتُهِرَ بِالِاسْمِ دُونَ الْكُنْيَةِ: وَهَذَا كَثِيرٌ جِدًّا، وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو مِمَّنْ يُكَنَّى بِأَبِي مُحَمَّدٍ جَمَاعَةً مِنْ الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، وَثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ، وَذَكَرَ مَنْ يُكَنَّى مِنْهُمْ بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَبِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

السابع عشر: مَعْرِفَةُ الْمُؤْتَلِفِ وَالْمُخْتَلِفِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَنْسَابِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ: وهو أن تتفق الأسماء أو الألقاب أو الكنى أو الأنساب خطًّا، وتختلف لفظًا، وقد صنف فيه كتب مفيدة، من أكملها الإكمال لابن ماكولا، ومن أمثلة ذلك: سلاّم وسَلَام ، عُمارة، وعِمارة، حِزام، حَرَام، وغيره الكثير، وأكثره لا ضابط له؛ لكثرة انتشاره، وإنما يضبط بالحفظ، كل اسم بمفرده.

الثامن عشر: مَعْرِفَةُ الْمُتَّفِقِ وَالْمُفْتَرِقِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَنْسَابِ: وهو أن تتفق أسماء الرواة، وأسماء آبائهم، فصاعدا، خطًّا ولفظًا، وتختلف أشخاصهم، ومن ذلك أن تتفق أسماؤهم وكناهم، أو أسماؤهم ونسبتهم، ونحو ذلك، وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ الْخَطِيبُ كِتَابًا حَافِلًا.

وأمثلة ذلك: الخليل بن أحمد: ستة أشخاص اشتركوا في هذا الاسم، أولهم شيخ سيبويه، وأَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ: هم أَرْبَعَةٌ: القَطِيعِيُّ، والبصري، والدينوري، والطرسوسي، وغير ذلك.

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

التاسع عشر: في مَعرِفَةُ الثِّقَات وَالضُّعَفَاءِ مِن الرُّوَاةِ وَغَيرِهِم: فالثقة: هو العدل الضابط، والضعيف: هو اسم عام يشمل من فيه طعن في ضبطه أو عدالته، وَقَد صَنَّفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا كُتُبًا كَثِيرَةً مِن أَنفَعِهَا كِتَابُ اِبنِ أبي حَاتِمٍ، وَلِابنِ حِبَّانَ كِتَابَانِ نَافِعَانِ أَحَدُهُمَا فِي الثِّقَات، وَالآخَرُ فِي الضُّعَفَاءِ وَكِتَابُ الكَامِلِ لِابنِ عَدِيٍّ، وقد بيّنا ذلك باستفاضة فيما سبق خلال المقرر.

العشرون: في مَعرِفَةُ مَن اِختَلَطَ فِي آخِرِ عُمرِهِ: وهو فساد العقل، أو عدم انتظام الأقوال بسبب خَرَفٍ، أو عمىً، أو احتراق كتبٍ، أو غير ذلك.

فمنهم من اختلط إِمَّا لِخَوفٍ أو ضَرَرٍ أو مَرَضٍ أو عَرَضٍ كَعَبدِ اللَّهِ بنِ لَهِيعَةَ، لَمَّا ذَهَبَت كُتُبُهُ اِختَلَطَ فِي عَقلِهِ، فَمَن سَمِعَ مِن هَؤُلَاءِ قَبلَ اِختِلَاطِهِم قُبِلَت رِوَايَتُهُم، وَمَن سَمِعَ بَعدَ ذَلِكَ أو شَكَّ فِي ذَلِكَ لَم تُقبَل، وَمِمَّن اِختَلَطَ بآخرة: عَطَاءُ بنُ السَّائِبِ، وَأَبُو إِسحَاقَ السَّبِيعِيُّ، قَالَ الحَافِظُ أَبُو يَعلَى ألخَلِيلِيُّ وَإِنَّمَا سَمِعَ اِبنُ عُيَينَةَ مِنهُ بَعدَ ذَلِكَ.

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

حكم رواية المختلط:

أ- يقبل منها ما روي عنه قبل الاختلاط.

ب- ولا يقبل منها ما روي عنه بعد الاختلاط، وكذا ما شك فيه أنه قبل الاختلاط أو بعده.

صنف فيه عدد من العلماء، كالعلائي والحازمي، ومن هذه المصنفات كتاب "الاغتباط بمن رمي بالاختلاط" للحافظ إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي المتوفى سنة ٨٤١ هـ.

الحادي والعشرون: مَعرِفَةُ الطَّبَقَاتِ: وَهذا أَمرٌ اِصطِلَاحِيٌّ فَمِن النَّاسِ مَن يَرَى الصَّحَابَةَ كُلَّهُم طَبَقَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ التَّابِعُونَ بَعدَهُم أخرى ثم من بعدهم كَذَلِكَ، ودليلهم قوله عليه الصلاة والسلام: "خَيرُ القُرُونِ قَرنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم".

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

وَمِن النَّاسِ مَن يُقَسِّمُ الصَّحَابَةَ إِلَى طَبَقَاتٍ، وَكَذَلِكَ التَّابِعِينَ فَمَن بَعدَهُم، وَمِنهُم مَن يَجعَلُ كُلَّ قَرنٍ أَربَعِينَ سَنَةً.

وَمِن أَجَلِّ الكُتُبِ فِي هَذَا طَبَقَاتُ مُحَمَّدِ بنِ سَعدٍ كَاتِبِ الوَاقِدِيِّ وَكَذَلِكَ كِتَابُ التَّارِيخِ لِشَيخِنَا العَلَّامَةِ أَبِي عَبدِ اللَّهِ الذَّهَبِيِّ رحمه الله وَلَهُ كِتَابُ طَبَقَاتِ الحُفَّاظِ، مُفِيدٌ أَيضًا جِدًّا.

الثاني والعشرون: في مَعْرِفَةُ الْمَوَالِي مِنْ الرُّوَاةِ وَالْعُلَمَاءِ: المولى هو الشخص المُحَالَف أو المعتَق أو الذي أسلم على يد غيره.

أنواع الموالي ثلاثة وهي:

أ- **مولى الحِلْف**: مثل: الإمام مالك بن أنس الأصبحي التيمي، فهو أصبحي صليبة، تيمي بولاء الحلف؛ وذلك لأن قومه "أصبح" موالي لتيم قريش بالحِلْف.

الباب التاسع: طرق تحمل الأداء، ومواضيع متفرقة.

ب- مولى العتاقة: مثل: أبي البختري الطائي التابعي، واسمه سعيد بن فيروز، هو مولى طيء؛ لأن سيده كان من طييء فأعتقه.

ج- مولى الإسلام: مثل: محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي؛ لأن جده المغيرة كان مجوسيا فأسلم على يد اليمان بن أخنس الجعفي، فنسب إليه.

لذلك هُوَ مِنَ الْمُهِمَّاتِ، فَرُبَّمَا نُسِبَ أَحَدُهُمْ إِلَى الْقَبِيلَةِ، فَيَعْتَقِدُ السَّامِعُ أَنَّهُ مِنْهُمْ صَلِيبَةٌ «1»، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ مَوَالِيهِمْ فَيُمَيزُ ذَلِكَ لِيُعْلَمَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الصحيح "مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ".

وَمِنْ ذَلِكَ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ "الطَّائِيُّ" وَهُوَ سَعِيدُ بْنُ فَيْرُوزَ، وَهُوَ مَوْلَاهُمْ وَكَذَلِكَ أَبُو الْعَالِيَةِ "الرِّيَاحِيُّ" وَكَذَلِكَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ "الْفَهْمِيُّ" وَكَذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ "الْقُرَشِيُّ"، وَهُوَ مَوْلَى لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ كَاتِبِ اللَّيْثِ وَهَذَا كَثِيرٌ.

الجانب العملي

.**السؤال الأول:** عرّف علم الحديث روايةً ودرايةً، مع بيان الفرق بينهما

السؤال الثاني: اذكر شروط الحديث الصحيح الخمسة.

السؤال الثالث: قارن بين الحديث المتواتر وخبر الآحاد من حيث الحجية والعلم الذي يفيدانه.

السؤال الرابع: بيّن أهمية علم الحديث في حفظ الدين.

روابط خارجية

عنوان الفيديو	الرابط
شرح الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث | الدرس الأول | للشيخ إبراهيم المزروعي	https://www.youtube.com/watch?v=ZxJolYdCanQ
شرح كتاب الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير	https://www.youtube.com/watch?v=U6g1JI12I-s
اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير الشيخ د إبراهيم اللاحم	https://www.youtube.com/watch?v=bFDc2pRn7kw

المراجع

1- شرح كتاب الباعث الحثيث لأبو الأشبال حسن الزهيري.

2- العلل ومعرفة الرجال أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت 241هـ)

3- معرفة علوم الحديث: الحاكم، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله النيسابوري [ت 405 هـ]

4- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح لعثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ)

5- مجموعة رسائل في علوم الحديث لأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت 303هـ)

6- المحرر في أحاديث الأحكام لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي (ت 744 هـ)

7- الديباج المُذَهَّب في مصطلح الحديث لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816هـ)

الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

شكرا لكم